دولة فلسطين

وزارة الاقتصاد الوطني

الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني

(2017 – 2022)

تموز2017

تقديم

تدرك وزارة الاقتصاد الوطني حجم التحديات التي تواجه القطاع الاقتصادي الفلسطيني ، و التي تتمثل بشكل رئيسي في الاحتلال الاسرائيلي الذي يواصل العمل وبشكل ممنهج على تقويض التنمية الاقتصادية في فلسطين، وذلك من خلال إحكام سيطرته على الموارد ومصادرتها لصالح الاستيطان وجدار الضم والتوسع العنصري، وتمزيق اواصر الوطن واستمراره بفرض حصاره على قطاع غزة الحبيب ومحاولة عزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطين ي والعربي، بالإضافة إلى فرض قيوده التعسفية على حركة البضائع والافراد بهدف إ بقاء السوق الفلسطيني سوقا استهلاكيا لبضائعه، بانتهاك صريح لجميع الأعراف والاتفاقيات الدولية.

تبذل وزارة الاقتصاد الوطني الجهود للوصول الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي، فتعمل جاهدة على تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار في فلسطين من خلال العمل على إصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية، وحث الشباب على الريادة والإبداع من أجل خلق فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة إضافة إلى العمل الدؤوب على تطوير صناعة منافسة، وتحسين فرص الدخول والتكامل مع الأسوا ق الدولية بهدف الوصول إلى وفورات الحجم وتقليل التكلفة التي من شأنها أن تعزز الصناعة لبناء اقتصاد مستقل.

وقد تم إعداد وثيقة الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022 بجهد وعمل مشترك بين وزارة الاقتصاد الوطني وشركاءها من المؤسسات الحكومية والق طاع الخاص والاهلي والمؤسسات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي، بالاضافة لشركاءها الدوليين. وقد تم في هذا الإطار عقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات والنقاشات للفريق الوطني، وتم الحرص على استناد الاستراتيجية على أجندة السياسات الوطنية وأجندة اهداف التنمية المستدامة، والتكامل مع الاستراتيجيات القطاعية الاخرى، بالاضافة الى التركيز على استغلال الفرص المتاحة في الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز مواطن القوة الكامنة في العديد من القطاعات الاقتصادية.

يسرنا تقديم وثيقة الاستراتيجية الاقتصادية والتي تتضمن واقع القطاع الاقتصادي في فلسطين، والتحديات التي يواجهها، بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية التي تسعى وزارة الاقتصاد إلى تطبيقها بالشراكة مع المؤسسات الشريكة من خلال خطط العمل التنفيذية.

عبير عودة

وزيرة الاقتصاد الوطني

قائمة المحتويات

القسم	البند	صفحة
	تقديم	2
	مقدمة	4
الاول	نبذة عن المؤشرات الاقتصادية	6
الثاني	القطاع الاقتصادي-واقع وتحديات	8
الثالث	سياسات القطاع الاقتصادي	24
الرابع	رؤية القطاع الاقتصادي والاهداف الاستراتيجية	28
الخامس	الربط مع اجندة السياسات الوطنية	31
السادس	مغلفات الموارد المالية للقطاع الاقتصادي	33
السابع	اهداف القطاع الاقتصادي الاستراتيجية والنتائج	43
الثامن	بيانات سياسة البرنامج	51
التاسع	خطة العمل	53
العاشر	خطة إدارة القطاع الاقتصادي	55
الحادي عشر	الربط ما بين الأهداف الاستراتيجية وغايات التنمية المستدامة	57
الثاني عشر	الملاحق	59
	ملحق (1) أعضاء مجموعة ادارة التخطيط والموازنة	60
	ملحق (2) أعضاء الفريق الوطني للاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022	61
	ملحق (3) الجهات التي تمت مقابلتها خلال اعداد الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022	63
	ملحق (4) تحديد واحتساب تكلفة اهداف ومخرجات الاستراتيجية	65
	ملحق (5) مؤشرات الاداء والية المتابعة والتقييم	72
	ملحق (6) برامج ومشاريع المؤسسات التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني	80

مقدمة

تتولى وزارة الاقتصاد الوطني وحسب الصلاحيات الممنوحة لها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 229 لسنة 2004 إدارة الشأن الاقتصادي في فلسطين من خلال تطوير السياسا ت الاقتصادية التي تتماشى مع خطط الحكومة من أجل بناء اقتصاد مستقل قادر على خلق فرص عمل ، والحد من البطالة والفقر ، بالإضافة إلى تنمية وتطوير القطاع الاقتصادي والمساهمة في تحسين أوضاع الشعب الفلسطيني، بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة، وتكوين لجان وهيئات تشاورية مع القطاع الخاص.

تقوم الوزارة بتنظيم أعمالها وفقا لأح كام القوانين والأنظمة المعمول بها في دولة فلسطين . ويتكون الهيكل التنظيمي للوزارة من المديريات العامة والإدارات والوحدات، بما في ذلك الصناعة والتجارة وحماية الم لكية الصناعية والعلاقات الدولية والدراسات والمنافسة وحماية المستهلك والخ . بالإضافة إلى ذلك، فإن وزير الاقتصاد الوطني هو رئيس مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار (PIPA) ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية (PSI) وهيئة المناطق الصناعية والمدن الحرة الفلسطينية (PIEFZA)، وعضو مجلس إدارة في الهيئة العامة لسوق رأس المال الفلسطينية (PCMA).

وفي طور إعداد الخطة الوطنية (2017-2022) التي تشمل أجندة السياسات الوطنية والإستراتيجيات القطاعية، فقد تم تشكيل فرق بقيادة الوزراء ورؤساء الهيئات تضم المؤسسات الرسمية ذات العلاقة، ومن مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والخبراء من أجل إعداد 18 استراتيجية قطاعية و3 استراتيجيات عبر قطاعية.

يشمل تقرير الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني هذه المقدمة التي تشمل المنهجية، ون بذة عن المؤشرات الاقتصادية، كما يعرض التقرير وصفاً حول السياق العام للقطاع والقطاعات الفرعية ومعوقات الأداء في القطاع الاقتصادي والمؤثرة على التنمية الاقتصادية، ويقدم شرحا موجزا حول سياسات القطاع الاقتصادي، كما يعرض الرؤية المتفق عليها للقطاع الاقتصادي وا لمرتكزات الأساسية والاهداف الاستراتيجية الأربعة وتقاطعاتها، بالإضافة إ لى عرض النتائج المرجو تحقيقها خلال الست سنوات القادمة للوصول الى الأهداف الاستراتيجية، كما يناقش التقرير علاقة الاستراتيجية القطاعية مع أهداف التنمية المستدامة ومع أ جندة السياسات الوطنية وبيان سياسة البرامج التي تحدد

مساهمة الحكومة في تنفيذ الأهداف والنتائج القطاعية، إضافة الى عرض خطة العمل التي تصف المبادرات التي سيتم تنسيبها لمجلس الوزراء وتدابير إدارة الاستراتيجية القطاعية والقسم الأخير يعرض المغلفات المالية وفجوات التمويل

منهجية إعداد الاستراتيجية الاقتصادية

استندت عملية التخطيط الاستراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني على دليل إعداد الاستراتيجية القطاعية 2017-2022 الصادر عن الإدارة العامة للموازنة في وزارة المالية والتخطيط وتعليمات ونظرة شاملة حول منهجية إعداد الاستراتيجية القطاعية والصادرة أيضاً من نفس الجهة، كما اعتمدت أيضاً على مجموعة من التعاميم والمراسلات ذات العلاقة في الأسقف الزمنية والمالية التي تخص العملية وخاصة المتعلقة في مراجعة استراتيجية القطاع 2014-2016 وبيان سياسة البرامج.

ان الترتيبات المؤسساتية لإدارة الاستراتيجيات القطاع ية تقوم على أساس الترتيبات الإدارية لمجموعات إدارة التخطيط والموازنة. وبشكل محدد تمت العملية من خلال ما يلي:

- تشكيل الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني للأعوام 2017-2022 بقرار من وزيرة الاقتصاد الوطني وذلك بغرض توجيه ومتابعة ت نفيذ إعداد الإستراتيجية، بما في ذلك بلورة الأهداف الإستراتيجية والسياسات والبرامج والإطار المالي وتنسيق الجهود من أجل موائمة إستراتيجيات وخطط المؤسسات العاملة في القطاع الاقتصادي.
- تعيين مستشار لمساعدة وزارة الاقتصاد الوطني في التشاور مع ممثلي القطاع الخاص (في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس وقطاع غزة) وممثلي الجهات المانحة.
- عقد ورشة عمل لممثلي المانحين والقطاع الخاص لعرض الإطار العام للاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني.

- عقد اجتماعات لمجموعة إدارة التخطيط والموازنة لمراجعة مسودة الاستراتيجية والتي تتضمن المقترح الأولي للرؤية والسياسات والأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية في ظل مشاورات الشركاء.

- عقد اجتماعات للفريق الوطني الخاص بالاستراتيجية لمناقشة نتائج المشاورات الأولية وتحديد منهجية وأنشطة المشاورات في المرحلة الثانية من التخطيط.

- إعداد مسودة معدلة بعد المشاورات للاستراتيجية

- اجتماع مجموعة ادارة التخطيط والموازنة لمراجعة المسودة الثانية ومقارنتها في بيان سياسة البرنامج

- اجتماع مع الفريق الوطني لإقرار الإستراتيجية بنسختها الأخيرة

- رفع التقرير إلى وزارة المالية والتخطيط لمتابعة اعتمادها من مجلس الوزراء.

القسم الأول

نبذة عن المؤشرات الاقتصادية

أشارت التقديرات الأولية [1] لعام 2016 إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة وصلت الى 3.9% خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2015 والذي بلغت فيه نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي 3.5 %، وقد نتج عن ذلك ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.0% خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2015.

وقد تركز الارتفاع خلال عام 2016 في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ذات المساهمة الأعلى نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي ومنها نشاط الانشاءات، حيث بيّنت التقديرات الأولية إلى أنه سجل ارتفاعاً بنسبة 4.7%، والذي ارتفع إجمالي عدد العاملين فيه بنسبة 12.3%، تبعه نشاط الصناعة الذي ارتفع اجمالي القيمة المضافة فيه خلال عام2016 بنسبة 4.2% مقارنة مع عام 2015، وارتفع إجمالي عدد العاملين فيه بنسبة 5.3. بينما أشارت بيانات الاحصاء المركزي للعام 2015 [2] بما يخص مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي إلى ان مساهمة قطاع الخدمات بلغت نسبة 20.5% من الناتج الاجمالي المحلي، تلاه نشاط تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات النارية بنسبة مساهمة 19.1%، ثم نشاط الإدارة العامة والدفاع بنسبة 15.3%، فأنشطة التعدين والصناعة التحويلية، والمياه والكهرباء بنسبة 13% (حيث تساهم الصناعات التحويلية 10.6%)، ومن ثم نشاط الانشاءات بنسبة 5.8%، اما انشطة الزراعة والحراجة والصيد فساهمت ب 3.6%، وأنشطة المعلومات والاتصالات ساهمت ب 4.1% ، بينما كانت مساهمة أنشطة النقل والتخزين بنسبة تصل إلى 1.7% فقط .

وبما يتعلق بالاستثمار، فقد وصلت قيمة الاستثمار الخاص في البناء السكني والتجاري إلى 80%، بينما كان الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية منخفضا للغاية حيث بلغ الاستثمار في السلع الرأسمالية حوالي 5% من الناتج الإجمالي المحلي، وقد سبب هذا الانخفاض محدودية توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان، فارتفع معدل البطالة من 25.9% في عام 2015 الى 26.9% في عام 2016، وقد بلغت نسبة البطالة في غزة 41.7%، وفي الضفة الغربية بلغت 18.2%. أما على

[1] تم إعداد التقديرات الأولية لعام 2016 بناءً على البيانات المتوفرة للأرباع الثلاثة الأولى من العام، بالاضافة الى المؤشرات المتوفرة عن الربع الرابع 2016 والتي استخدمت لتقدير بيانات ذلك الربع، علما ان هذه البيانات عرضة للتنقيح والتعديل وسيتم تنقيحها بعد اكتمال البيانات من مصادره ا.

[2] http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2235.pdf

مستوى الجنس فقد بلغت نسبة البطالة 22.2% للذكور، مقابل 44.7 % للإناث. وقد سُجلت أعلى معدلات بطالة للفئة العمرية من 20- 24 سنة حيث بلغت 43.2% في العام 2016[3].

اما على صعيد حركة التجارة الخارجية في فلسطين والتي تتمثل في اجمالي الصادرات والواردات فقد اشارت التقديرات الأولية[4] لعام 2016 الى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 6.3% وارتفعت قيمة الواردات بنسبة 7.3% مقارنة مع عام 2015.

وتشير الاحصائيات[5] أن قيمة إجمالي الواردات السلعية وصلت إلى 5.225,5 مليون دولار أمريكي في عام 2015، حيث انخفضت بنسبة 8.1 %مقارنة مع عام 2014، في حين ارتفعت الصادرات ا لسلعية الفلسطينية بنسبة 1.5 %مقارنة مع عام 2014 لتصل إلى 957.8 مليون دولار أمريكي في عام 2015 . أما العجز في الميزان التجاري لعام 2015 فقد انخفض بنسبة 10% مقارنة مع عام 2014 ووصل إلى 4.267,7 مليون دولار أمريكي، أما حجم التبادل التجاري فقد انخفض أيضا بنسبة 6.7 %مقارنة مع عام 2014 ووصل إلى 6.183,3 مليو ن دولار أمريكي.

[3] http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2266.pdf

[4] تم إعداد التقديرات الأولية لعام 2016 بناءً على البيانات المتوفرة للأرباع الثلاثة الأولى من العام، بالاضافة الى المؤشرات المتوفرة عن الربع الرابع 2016 والتي استخدمت لتقدير بيانات ذلك الربع، علما ان هذه البيانات عرضة للتنقيح والتعديل وسيتم تنقيحها بعد اكتمال البيانات من مصادرها .

[5] http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2216.pdf

القسم الثاني

الوضع الاقتصادي -وقائع وتحديات

يواجه الاقتصاد الفلسطيني العديد من التحديات تتمثل أساسا في الاحتلال الاسرائيلي، حيث تعرقل القيود الاسرائيلية الوصول إلى وفورات الحجم، والوصول إل ى الموارد (الأرض، والمياه، والكهرباء، والمعرفة، والموروث الثقافي والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها)، والوصول إلى فرص الاستثمار . وتفرض حصارا جائرا على قطاع غزة وتعزل القدس الشرقية عن محيطها، وتعمل على تقطيع اواصر الأرض من خلال استمرار سياستها الاستيطانية، كما يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على إسرائيل بما يتعلق بالسياسة النقدية، وفي توف يرها المصادر للمدخلات الفلسطيني ة، وباعتبارها سوقا للتصدير . وقد أدت هذه القيود إلى تشوهات في البنية الهيكلية الاقتصادية وما رافقها من ضعف في القطاعات الانتاجية ومن ضمنها التصنيع وهيمنة قطاع الخدمات . بالإضافة إلى تحكمها في المعابر الحدودية والايرادات الجمركية، وتدفق التجارة.

وعلى الرغم من هذه التحديات فإن فلسطين تسعى إلى إيجاد بدائل من أجل بناء وفورات الحجم من خلال الاستفادة من الفرص الدولية، والتغلب على محدودية الموارد الطبيعية عن طريق الاستخدام الأمثل والمنتج للابتكار، والتخفيف من تأثير عدم الاستقرار السياسي من خلال التسويق الكفؤ للفرص الاستثمارية المتاحة في السوق المحلي . وتسعى وزارة الاقتصاد إلى الاستفادة من الفرص المتاحة وتعزيز نقاط القوة بشكل ممنهج وفق خطة تنموية فلسطينية، والاستفادة من تكامل الاقتصاد الفلسطيني مع محيطة العربي والإقليمي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

كما تعمل وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع الشركاء وهيئة تشجيع الاستثمار على تطوير الخارطة الاستثمارية التي تهدف إلى تحديد الميزة التنافسية لكل محافظة للاس تفادة من نقاط القوة في كل منطقة والعمل على تحويل نقاط الضعف إلى نقاط قوة للحد من التفاوت الاقتصادي الموجود بين المحافظات. وهذا يتطلب توجيه بند المشاريع التطويرية في هذه المحافظات لاستغلال الميزة التنافسية التي تتمتع بها لغاية الاستفادة منها وتوجيه الاستثمار إليها.

بناء على التقديرات التي أشارت إليها بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة وصلت الى 3.9% خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2015، وما نتج عنه من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.0% خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2015. فإن هذا النمو لا يقدم السيناريو الحقيقي لمعدل نمو الاقتصاد الفلسطيني، حيث يعتبر غير كافيا نظرا لزيادة النمو السكاني بشكل أسرع من النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى اعتباره نموا متقلبا بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يؤثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي والنمو.

ونظرا للزيادة في النمو السكاني فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لم يكن قادرا على تحسين مستويات المعيشة، ولم يرتبط بتقليل البطالة، لذلك فإنه من المتوقع أن يستمر معدل الفقر في الازدياد حيث أن ربع السكان يعيشون تحت خط الفقر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).[6] وقد ساهمت المساعدات الدولية والاجتماعية في تخفيف 17% من نسبة الفقرالوطني، لذلك فإن توقف المساعدات سيساهم في زيادة الفقر وخصوصا في قطاع غزة.

العمالة

وفقا لبيانات مسح القوى العاملة لعام 2016 الصادر عن ا لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن معدل المشاركة في القوى العاملة في فلسطين حافظ على نفس المستوى لعام 2015 بنسبة 71.6٪ للذكور و19.3٪ من الإناث. وتحظى الإناث بنسبة منخفضة جدا من فرص العمل، على الرغم من أن النساء هن الأفضل تعليما حيث تصل نسبة النساء التي لديهن أكثر من 13 عاما في التعليم وخارج سوق العمل إلى 53.9٪ ، مقارنة ب 25.4 % للذكور، بينما تصل نسبة النساء اللاتي لديهن 13 عاما في التعليم وعاطلات عن العمل إلى 80% مقارنة ب24.4% للذكور .

ويهمل نسبة 35.5% من القوى العاملة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى، ويوظف هذا القطاع 65.4% من النساء، بينما 20.9% يعملون في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم، ويوظف 12% من النساء في هذا القطاع، ويوظف قطاع البناء والتشييد 16.5% من القوى العاملة، . كما يلعب القطاع العام دورا في توظيف العمالة حيث بلغت نسبة العاملين إلى

[6] http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1789.pdf

21.6٪ في فلسطين، وفي قطاع غزة تصل هذه النسبة إ لى 36.4% بينما في الضفة الغربية إلى 15.4%. بينما بلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص إلى 66.4% في فلسطين، وصلت النسبة في غزة إلى 63.6%، وفي الضفة إلى 67.7%.

يمتاز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذ ين تقل أعمارهم عن 15 سنة منتصف عام 2015 بـ 39.4%، وتبلغ نسبة الأ فراد (15-29) 30% من مجموع السكان في فلسطين . نسبة الجنس بين الشباب هي 104.2 ذكر لكل 100 أنثى. تعتبر القوى العاملة أيضا يافعة، حيث ان معظم العاملين بالأجر هم من فئة 25 و40 عاما. كما يعتبر الشعب الفلسطيني هو الأكثر تعليما في الشرق الأوسط، وتُستخدم اللغة الإنجليزية على نطاق واسع ، ورغم ذلك، فإن الخريجين لا يعملون بالضرورة في مجال عملهم المهني . ونتيجة لذلك وصل معدل البطالة الى 26.9% في عام 2016، وقد بلغت نسبة البطالة في غزة 41.7%، وفي الضفة الغربية 18.2%. أما على مستوى الجنس فقد بلغت نسبة البطالة 22.2% للذكور، مقابل 44.7 % للإناث. وقد سُجلت أعلى معدلات بطالة للفئة العمرية من 15-24 سنة حيث بلغت 41.7% في العام 2016، وتشير احصائيات 2016 الى ان محافظة بيت لحم سجلت أعلى معدل بطالة في الضفة الغربية بواقع 21.3% تليها محافظة الخليل ب 21.1%، بينما سجلت محافظة أريحا أدنى معدل بطالة 10.9%، أما في قطاع غزة فقد سجلت محافظة خانيونس أعلى معدل بطالة 48.2% يليها محافظة دير البلح 44.3%.

وقد وجد استبيان منظمة العمل الدولية (ILO) بعنوان 'انتقال سوق العمل للشابات والرجال في فلسطين"، أن مستوى المهارات التي يتطلبها سوق العمل المحلي ليست عالية جدا ، ويواجه الشباب الأفضل تعليما فترات طويلة نظرا للشواغر المهنية القليلة المتاحة، حيث يواجه خريجو الجامعات من الشباب وقتا أطول وأكثر صعوبة في العثور على عمل، رغم وجود دلائل على المكتسبات المتحصلة من التعليم من حيث الحصول على أجور أعلى وظائف ذات جودة أفضل.

وقد نصت النظرية الاقتصادية على دور التعليم والمهارات في عملية النمو والتنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق تم تقييم الفجوة في المهارات بين متطلبات سوق العمل وبين المهارات التي يمتلك ها العاملين في سوق العمل إضافة الى

المهارات التي يمتلكها خريجي المؤسسات التعليمية . وحسب ما خلصت إليه دراسة أعدتها مؤسسة كير انترناشونال [7] في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2015 حول الفجوة في المهارات اشارت اهم النتائج الى:

- وجود نقص في الايدي العاملة من ذوي المهارات الفنية والشخصية اللازمة، كما أن الخريجين يجدون صعوبة في الحصول على عمل يتلاءم مع المهارات الفنية التي يمتلكونها.
- وجود فجوة على مستوى المناطق حيث يشير التقرير الى ان شركات القطاع الخاص في القدس الشرقية تعاني من أعلى درجات الصعوبة في عملية ملء الشوا غر، يليها في ذلك قطاع غزة ثم الضفة الغربية ويواجه خريجو المناطق المسماة "ج" والقدس الشرقية الصعوبات الأكبر في إيجاد فرص عمل مناسبة.
- أن أعلى معدلات التمييز ضد المرأة والشباب توجد في المناطق المسماة "ج" وفي قطاع غزة، بينما التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة هو الأعلى في الضفة الغربية.
- أهمية دعم ريادة الاعمال مع العلم أن أدنى النشاطات المتعلقة بريادة الأعمال (من حيث النية والبدء في عمل تجاري) هي في المناطق "ج" والقدس الشرقية.
- الضعف في دور الحكومة من حيث توفير الاستراتيجيات والسياسات الوطنية التي من شأنها تحديد الطلب في السوق فيما يتعلق بالمهارات، أو توقع نوع المهارات التي قد تصبح ضرورية في المستقبل.
- محدودية دور القطاع الخاص في تنمية المهارات بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية.
- أهمية تحديد المهارات الخاصة بالقدرة التنافسية للقطاع الخاص والقيمة المضافة في السنوات القادمة.

يحصل معظم الخريجين في فلسطين على شهادة في التعليم والاقتصاد والعلوم السياسية، والأعمال التجارية والقانون والهندسة والطب وتخصصات أخرى. ولا يعمل الخريجون بالضرورة في مجال عملهم المهني. وكثير من الشباب في فلسطين لا يستفيدون من نظام التعليم، حيث لم ينهي أكثر من نصف الشباب الفلسطيني تعليمهم دون الثانوية، ونتيجة لذلك

[7] فجوة المهارات والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2015

تنتقل العمالة للعمل باسرائيل التي تقوم بتسهيل تصاريح العمل للعمالة الفلسطينية ذات المهارات العالية، ويتقاضون أجرا أعلى تقريبا ب 3 مرات من نظيرتها في فلسطين. وقد أظهرت البيانات ارتفاع نسبة العاملين الفلسطينيين في اسرائيل إلى 12. % من إجمالي العاملين.

من جهة أخرى، يؤثر صرف العملة بشكل سلبي على العمل في تكلفة الانتاج وخاصة لأولئك الأقل تعليما، حيث أن زيادة قيمة الشيكل تخلق عمالة باهظة الثمن في فلسطين مقارنة مع بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وبين البلدان المتوسطة الدخل. حيث تُعد تكلفة الوحدة للإنتاج في فلسطين مرتفعة بسبب غياب وفورات الحجم التي من شأن الزيادة في حجم الإنتاج والمصنع أن يقلل من تأثير تكاليف العمالة.

لقد ساهمت هذه القضية في توسيع القطاع غير الرسمي بشكل كبير، واستنادا إلى دراسة حول القطاع غير المنظم (الفلاح، 2014)[8] أظهرت أن معدل الأجر اليومي للعامل في القطاع غير المنظمة يقل عن الأجر في المنشآت في القطاع المنظم ب 27%، ويمثل عدد العاملين في المنشآت في القطاع غير المنظم حوالي 36.3% من اجمالي العاملين في القطاع الخاص، وتشكل الإناث 40% من مجمل العاملين في القطاع غير المنظم مقابل 19% في منشآت القطاع المنظم.

تستحوذ المنشآت العاملة في قطاع الزراعة والصيد وصيد السمك على 23% من مجمل المنشآت في القطاع غير المنظم، وتأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة الداخلية، في حين ان حصتها في القطاع المنظم حوالي 2%. وتبين النتيجة أن 95% من المنشآت الزراعية في القطاع غير المنظم ، وكذلك يشكل قطاع البناء والتشييد 10% من القطاع غير المنظم مقابل 3% في القطاع المنظم، وتستحوذ منشآت البناء غير المنتظمة على 80% من العدد الكلي للمنشآت.

التجارة

تراجع العجز في الميزان التجاري للسلع والخدمات في فلسطين، خلال العام 2016، بنسبة 0.6 بالمائة، إلى 5.17 مليار دولار .وفقا لبيانات سلطة النقد ، بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات خلال العام 2016 الى 2.432 مليار دولار أمريكي، مقابل 2.3 في العام 2015. وبلغت قيمة الواردات من السلع والخدمات خلال العام 2016 الى 7.6

[8] http://www.mas.ps/files/server/20142110144414.pdf

مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 7.5 مليار دولار في العام السابق عليه . وتعد إسرائيل الوجهة الأبرز للصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ونفس الأمر بالنسبة للواردات . وارتفع العجز التجاري السلعي الفلسطيني مع إسرائيل، 9.7 بالمائة على أساس سنوي، في الربع الأول من العام 2017، مقارنة مع الفترة المناظرة من العام 2016.

وتشير بيانات التجارة الخارجية، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ان قيمة العجز التجاري مع إسرائيل بلغت 487.6 مليون دولار في الربع الأول من العام 2017 وارتفعت قيمة الواردات الفلسطينية من إسرائيل، في الشهور الثلاثة الأولى من العام 2017 إلى 703 مليون دولار، مقارنة مع 630 مليون دولار في الفترة المناظرة من 2016 وصعدت قيمة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل، لتصل 215.4 مليون دولار، مقارنة مع 185.5 مليون دولار في الفترة المقابلة من العام 2016.

تتمثل أهم سمات الأداء التجاري في الخلل الهيكلي في تجارة السلع الأساسية، حيث يوجد تركيز سوق عالي بالنسبة للصادرات على مستوى المنتج، حيث تتركز الصادرات الفلسطينية على عدد م حدود من المنتجات، ووصل المعدل لهذه المنتجات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة إلى 1084 منتجا، ففي عام 2015، على سبيل المثال، خمسة منتجات تصدير رئيسية تمثل 26 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى العالم؛ في حين يمثل أعلى 20 منتجا للتصدير حوالي 55 % من إجمالي الصادرات، و بما يتعلق بالواردات الفلسطينية فإنها تُعد أكثر تنوعا حيث تم استيراد 3022 من المنتجات المختلفة من 113 شريكا تجاريا .

وعلى الرغم من ان البيانات أظهرت ان الاعتماد على التجارة مع إسرائيل اتجه نحو الانخفاض، سواء في حالة الصادرات أو الواردات. إلا أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يعتمد بشكل كبير على التجارة الثنائية مع إسرائيل. ففي حالة الصادرات فإن أكثر من 80% من إجمالي الصادرات الفلسطينية تتجه إلى اسرائيل، بينما حظيت الواردات من اسرائيل بنحو 60% من إجمالي الواردات الفلسطينية، وقد كان انخفاض حصة الواردات من اسرائيل واضحا خلال عام 2015 نتيجة

لانخفاض أسعار الطاقة. وتشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين في التجارة غير المباشرة، حيث أن السلع ذات المنشأ من بلد ثالث تستورد إلى إسرائيل ومن ثم يتم تصديرها إلى فلسطين على أنها منتجات إسرائيلية . وتقدر التجارة غير المباشرة بحوالي 39 و35 % من مجموع الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين.

وتحتكر اسرائيل عمليا واردات الطاقة الفلسطينية، حيث تمثل الوقود والكهرباء في المعدل 42.7 % من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين خلال الفترة 2011-2014. حيث مثّل الانخفاض الحاد في أسعار الوقود انكماشا بقيمة 900 مليون دولار امريكى من قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين في عام 2015، مقارنة مع القيمة المسجلة في عام 2014. وبأخذ التجارة غير المباشرة بالحسبان فإن تصدير اسرائيل للطاقة ذات المنشأ في اسرائيل إلى فلسطين يمثل 24.3% من إجمالي الواردات الفلسطينية لعام 2014. وقد نص تقرير ممارسة الأعمال - البنك الدولي لعام 2016، أن الوقت الذي تستغرقه الصادرات الفلسطينية هو 125 يوما لتتواءم مع الوثائق اللازمة ومراقبة الحدود في إسرائيل . حاليا يتم تداول البضائع الفلسطينية إما عن طريق الأردن أو إسرائيل، ولكن حوالي 90٪ من التجارة الفلسطينية تتم من خلال إسرائيل.

وقد تم توقيع العديد من اتفاقيات التجارة بهدف فتح أسواق جديدة ومنح السلع والخدمات الفلسطينية معاملة تفضيلية، و أظهرت التجارة الفلسطينية مع باقي دول العالم ديناميكية أكثر بما يتعلق بالصادر ات والواردات من تلك مع اسرائيل، وقد أظهرت البيانات تضاعف معدل النمو السنوي مع الدول التي ترتبط معها باتفاقيات وترتيبات مقارنة باسرائيل. ففي عام 2015 مثلت الصادرات إلى باقي دول العالم 16% من إجمالي الصادرات الفلسطينية . وفيما يتعلق بالصادرات فإنه من الضروري التاكيد أن جميع الصادرات الفلسطينية تقريبا إلى باقي دول العالم، 98 % من هذه الصادرات، تشملها اتفاقيات وترتيبات التجارة التفضيلية.

في حالة الواردات، فإن ديناميكة الواردات من باقي دول العالم كانت أعلى وهذا يعني الزيادة التدريجية في حصتها، والذي يمثل في المتوسط خلال الفترة 2011-2014 حوالي 30 % من إجمالي الواردات. وقد لوحظ أن معدل النمو السنوي المركب من بلدان أخرى عن تلك البلدان التي ترتبط بها فلسطين باتفاقيات تجارية كان أعلى مما هو عليه من الشركاء التجاريين، ونتيجة لذلك، فقد ارتفعت حصة الواردات غير التفضيلية (التي لا ترتبط مع فلسطين باتفاقيات) من باقي دول العالم، حيث تمثل حوالي 36 % من اجمالي الواردات.

تشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي الى ان اهم الدول التي تصدر اليها فلسطين خلال السنوات الماضية هي إسرائيل والأردن والامارات والسعودية والولايات المتحدة الامريكية وهولندا، في حين تعتبر إسرائيل وتركيا والصين وألمانيا والأردن من اهم الدول التي تستورد منها فلسطين.

مكونات التجارة الفلسطينية

تتكون التجارة الفلسطينية أساسا من السلع الاستهلاكية . ففي حالة الصادرات، فإن ثلثي الإجمالي من الصادرات هو من السلع الاستهلاكية. وتعكس صادرات المواد الخام بشكل رئيسي التجارة في منتجات الحجر والرخام وفي حالة الواردات فإن أكثر من نصف الإجمالي هو من السلع الاستهلاكية، وتمثل واردات الوقود والكهرباء الجزء الأكبر من واردات السلع الوسيطة. يعكس انخفاض واردات السلع الرأسمالية والآلات والمعدات ، نسبة الاستثمار المنخفضة في الأنشطة الإنتاجية في فلسطين. حيث تصل نسبة الاستثمار في المصانع والآلات في فلسطين إلى 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من قيمة الاستبدال؛ وتنخفض هذه النسبة بشكل متزايد.

جدول(1): الصادرات الفلسطينية في القيمة الحقيقية للشيكل2000-2014

السنة	الصادرات بقيمة الدولار الأمريكي	الشيكل\ الدولار الأمريكي	الصادرات بقيمة الشيكل	مؤشر الأسعار	الصادرات بالقيمة الحقيقية للشيكل
2000	400,857	4.086	1637901.7	100.00	1637901.7
2001	290,349	4.208	1221788.6	101.30	1206109.2
2002	240,867	4.742	1142191.3	107.00	1067468.5
2003	279,680	4.550	1272544.0	111.70	1139251.6
2004	312,688	4.477	1399904.2	115.07	1216567.5
2005	335,443	4.482	1503455.5	119.80	1254971.2
2006	366,709	4.454	1633321.9	124.40	1312959.7
2007	512,979	4.110	2108343.7	126.72	1663781.3
2008	558,446	3.587	2003145.8	139.25	1438524.8

1423411.2	143.08	2036616.8	3.929	518,355	2009
1449638.3	148.44	2151843.1	3.739	575,513	2010
1747086.0	152.71	2667975.1	3.578	745,661	2011
1919037.1	156.96	3012120.7	3.850	782,369	2012
2036910.7	159.66	3252131.6	3.611	900,618	2013
2078234.1	162.43	3375675.7	3.577	943,717	2014
1.71		5.30		6.31	معدل النمو السنوي المركب

يوضح الجدول قيمة الصادرات الفلسطينية للفترة 2000-2014 في الشيكل الحقيقي، وهذا مؤشر بالغ الأهمية لأنه يمثل الدخل الحقيقي المُستلم من قبل المصدرين، وبالتالي وكما هو موضح في الجدول التالي أن معدل النمو السنوي المركب الحقيقي للصادرات خلال الفترة هو 1.71% فقط. وهو أقل بكثير من تلك النسبة التي يعبر عنها بقيمة الدولار الأمريكي وهي 6.31%)ابو غطاس، 2016).

يلعب الاحتلال دورا رئيسيا في تقويض التجارة، ويتمثل ذلك أساسا في انتهاك بنود بروتوكول باريس الاقتصادي و الذي كان مفترضا أن يدوم لمدة خمس سنوات فقط، ومن ضمن هذه الانتهاكات استمرار احكام سيطرته على المعابر الحدودية، وقرصنة الإيرادات الجمركية، وفرض القيود المباشرة وغير المباشرة التي تؤدي إلى تقويض الفرص لزيادة التجارة الدولية نظرا لعدم اعترافه بالاتفاقيات الموقعة بين فلسطين ودول أخرى، ويقيد الحركة على نقل البضائع والأشخاص وخاصة إلى القدس الشرقية، ويستمر في فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وعزل القدس الشرقية، ويفرض الحصار الجائر على قطاع غزة وإيقا ف حركة التصدير والاستيراد عنه بالإضافة إلى حظر استيراد المواد اللازمة لمشاريع إعادة الإعمار وتقديم الخدمات السكانية، وقد أدت هذه القيود إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وأثرها على التصدير، بالإضافة إلى القيود على مدخلات الإنتاج لغاية استيرادها (مثل القائمة المزدوجة)، ويقدر البنك الدولي (2016) أن 75٪ من الشركات المصدرة في فلسطين تحتاج إلى مدخلات خارجية، وبالتالي فإن القيود تضر بالإنتاجية الحالية وتؤثر على اي تطورات مستقبلية، ونتيجة لهذه القيود فقد أثرت في اعاقة الاستثمار في السلع التجارية، وانخفاض نسبة الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية القابلة للتداول، وبالاضافة الى القيود المباشرة على الأنشطة الإنتاجية التي تفرضها الإجراءات الإسرائيلية..

من جهة أخرى يلعب سعر الصرف دورا مباشرا حيث تعتمد التحويلات في فلسطين وخاصة التجارية أساسا على الشيكل (العملة المتداولة). ويتم التعبير عن البيانات التجارية، سواء الصادرات والواردات، بعملة الدولار الأمريكي الذي يتأثر بحركة سعر الصرف، وبالتالي ينتج عن ذلك تشويها للديناميكية الفعلية للتجارة، حيث أن البيانات تعكس زيادة قيمة سعر الصرف او انخفاض قيمة سعر الصرف أكثر مما يمكن اعتبارها ديناميكة حقيقية للتجارة.

- **تجارة الخدمات**

استحوذ قطاع الخدمات على 20.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفلسطيني خلال العام 2015، بقيمة تبلغ 1.538 مليار دولار أمريكي كما ان قطاع الخدمات هو أكبر مشغل للأيدي العاملة بنسبة 31.8٪ في الضفة الغربية و58.4٪ في قطاع غزة. إن هذه الأرقام تؤكد إلى حقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد خدمي، وأن قطاع الخدمات سوف يستمر في لعب دور قيادي في تطوير الاقتصاد الفلسطيني في السنوات المقبلة . ولذلك يجب تطوير قدرته التنافسية على الصعيدين الوطني والدولي،.

بشكل عام، لا يعاني قطاع الخدمات من القيود المادية التي يفرضها الاحتلال، على عكس القطاعات الإنتاجية الأخرى، ولكنه يعاني من القيود المفروضة على طرق تزويد الخدمة الأربعة وهي:

- التزويد 1 -خدمات عبر الحدود: يعتبر عرض النطاق الترددي للانترنت منخفضا، وتعتبر عملية التحميل والتنزيل محدودة للبيانات مما يقيد قدرة إجراء الأعمال بشكل مناسب مع المقاولين الدوليين . بالإضافة إلى القيود في تقديم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحمولة وغيرها.

- التزويد 2 -الاستهلاك في الخارج: تحد القيود المفروضة من قبل الاحتلال على الأجانب الذين يعبرون الحدود إلى فلسطين من فرص الحصول على الخدمات المحلية وكذلك الامر بالنسبة للفلسطينيين الذين يسافرون إلى الخارج لزيارة المقاولين والمشاركة في المعارض التجارية.

- التزويد 3 - التواجد التجاري: تعتبر الشركات المحلية تأسيس تواجد لها في الخارج مكلفا وصعبا، حيث من الصعوبة الحصول على التمويل وأخذ راس المال من فلسطين لأغراض لاستثمار في الخارج، غير أنه من الوارد لهذه الشركات توقيع اتفاقية مع جهات أجنبية لفتح مكاتب فرعية في الخارج.

- التزويد 4 -وجود أشخاص طبيعيين: لا يستطيع جميع الفلسطينين الخروج من البلاد او دخولها حسب الرغبة، وإنما ترتبط بإجراءات مرهقة للحصول على التصاريح، ويوجد معاملة تمييزية من قبل الاحتلال عند المعابر .

وتتميز الخدمات في فلسطين بقدرتها على الظهور والتطور في بيئات غير مستقرة ومعقدة، حيث يعتمد قطاع الخدمات بشكل رئيسي على البنية التحتية للاتصالات والربط، وأجهزة الكمبيوتر ، والطاقة، والموارد البشرية الماهرة (برمجة الكمبيوتر والاستشارات القانونية والاستشارات الإدارية، والهندسة، والهندسة المعمارية، وغيرها) والعمالة الأقل مهارة (مبيعات الجملة والتجزئة والفنادق والموظفين وعمال البناء، والسائقين، الخ المطاعم). ونظرا لارتفاع نسبة المتعلمين فإن هذا القطاع لديه ميزة تنافسية عالية. وفيما يلي ملخصا عن بعض قطاعات الخدمات:

<u>قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</u>

يعتبر هذا القطاع هو دعامة لكثير من القطاعات الأخرى، بما في ذلك الصناعة والزراعة والنقل والصحة والتعليم، والتجارة، والخدمات المصرفية، والسياحة . بالتالي يمكّن ويعزز الأبعاد المختلفة للتنمية، حيث أنه هناك علاقة طردية قوية بين الاستثمارات المباشرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق فرص العمل. وقد أظهرت نشرة بورتلاند ترست من أغسطس 2012، أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين له الأثر بمضاعفة خلق الوظائف بنسبة 1إلى 3، حيث أن خلق وظيفة جديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل على خلق ثلاث وظائف في قطاعات أخرى .

وقد شهدت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين نموا سريعا منذ 1994؛ ويعمل حاليا في القطاع حوالي 8500 شخصا في 987 شركة، وتشير التقديرات إلى أن الحجم الإجمالي من إنتاج القطاع يصل إلى حوالي 900 مليون دولار أمريكي، وهي عبارة عن 4.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وهو ينمو بسرعة.

تسجل الجامعات الفلسطينية في إدارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما مجموعه أك ثر من 8000 طالب، ويتخرج 2500 طالب سنويا. وتنص بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2015 أن 63٪ من الأسر لديها جهاز كمبيوتر، 48٪ منها لديها اتصال بشبكة الإنترنت.

تشير التقديرات إلى أن الشركات الإسرائيلية تستولي على 20-40٪ من سوق الاتصالات في فلسطين، ويعود ذلك بالخسارة على شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية بنحو 60 مليون دولار سنويا. وعلى الرغم من التزاماتها بموجب القانون الدولي، إلا أن إسرائيل تعيق تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين.

السياحة

على الرغم من وفرة الموارد السياحية والإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها فلسطين كواجهة سياحية دينية وتاريخية وثقافية إلا أن مساهمة السياحة للأنشطة الاقتصادية في فلسطين هي في الحد الأدنى، ففي عام 2014، بلغ إجمالي الإيرادات إلى 326 مليون دولار أمريكي، مما يشكل 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين. من حيث المنشآت، يظهر الجهاز المركزي للإحصاء (2012) مسح النشاط السياحي إلى وجود 6593 منشأة سياحية، وتشكل 4٪ من مجموع المنشآت ، وتشكل المطاعم وشركات المشروبات 68٪ من هذه المنشآت وتوظف حوالي 60٪ من إجمالي العمالة، بينما يمثل عدد العاملين في المنشآت السياحية (حوالي 23 ألف) 6٪ فقط من إجمالي القوى العاملة في فلسطين. وهي أقل من البلدان المجاورة، بما في ذلك سوريا ومصر . ويعزى السبب في انخفاض مساهمته إلى القيود المفرضة من قبل الاحتلال الا سرائيلي على تطوير قطاع السياحة بحكم سيطرته على المنافذ والمعابر الحدودية سوعلى المعالم والمواقع السياحية والدينية.

الصناعة

يعتبر التصنيع في فلسطين هو مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حقق القطاع النجاح على الرغم من الظروف الاقتصادية غير مستقرة . ويتمتع بروابط خلفية وأمامية قوية مع الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يعتمد قطاع التصنيع بشكل كبير على المواد الخام المستوردة، الذي يشكل تهديدا لتنميته.

وقد بلغت مساهمة أنشطة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي 13%و في العمالة 13 % وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2015، ويوجد أكثر من 18 ألف شركة ومنشأة وهي في غالبيتها مشاريع متناهية الصغر وصغيرة يُديرها مالكوها. في حين أن 74.9% منها توظف اقل من خمسة عمال وحوالي 0.5% فقط من المنشآت التي تُوظف أكثر من 50 عاملاً، ويعمل في القطاع الصناعي 904.869 عاملا، حيث يساهم قطاع الصناعات التحويلية بنحو 10.6٪ (من حيث القيمة الحقيقية) في الناتج المحلي الإجمالي.

وفقا للبحوث التي أجريت من قبل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، يتم توزيع تكلفة الإنتاج في القطاع الصناعي الفلسطيني، بشكل عام، على النحو التالي : تكلفة رأس مال (6.7٪). الرسوم والضرائب (8٪). الأجور والرواتب (21.5٪)؛ مدخلات الإنتاج من غير البضائع (6.6٪)، ومدخلات الإنتاج من السلع (57.3٪). يتم توزيع تكاليف مدخلات الإنتاج من السلع في القطاع الصناعي الفلسطيني بين المواد الخام (79.8٪)؛ الوقود (6.2٪)؛ المياه (0.7٪)؛ الكهرباء (3.6٪)؛ التعبئة والتغليف والمواد وتعبئتها.

اهم القطاعات الصناعية تتركز في التالي:

<u>قطاع الأحذية والجلود التصنيع</u>

يوجد 454 منشأة تعمل في هذا القطاع وهي تشكل 2.5% من سوق الصناعة، وتتميز بانها كثيفة العمالة ويتم توظيف 3643 عامل في هذا القطاع ورغم مساهمته الضئيلة في الناتج الإجمالي الصناعي إلا أنه يعد من القطاعات الأكثر تنافسية في فلسطين نظرا للمنتجات ذات الجودة العالية . مثل صناعة الأحذية في الخليل التي تترافق بالعمليات يدوية الصنع، وبطاقة إنتاجية بنحو 13 مليون زوج سنويا.

<u>قطاع الخشب والأثاث</u>

تعد أعمال الأثاث هي الأقدم في فلسطين، وتش غل صناعة الأثاث نسبة 14.5% من إجمالي العمالة في التصنيع، ونسبة 17% من جميع المنشآت الصناعية، وهناك ما يقرب من 800 مصنعا في الأعمال الخشبية و 3000 مصنع أثث في فلسطين ، وتساهم القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج الاجمالي للصناعة ب 39.3% و41.1% لقطاع الأخشاب

والأثاث على التوالي وتعتبرمن أهم الأنشطة في قطاع غزة مع وجود 600 مصنعا، ويعمل فيها أكثر من 5 ألف شخص. تصل تكلفة حسابات الكهرباء والماء والوقود إلى حوالي 20٪ من إجمالي تكلفة التصنيع في فلسطين، وهو ما يعادل الأجور والرواتب

قطاع الغزل والنسيج والملابس

يعمل في هذا القطاع أكثر من 2000 شركة، ويوظف فيها أكثر من 12 ألف شخص، وتشكل النساء جزءا كبيرا من القوة العاملة. وقد عانى القطاع أكثر مع ارتفاع قيمة الشيكل الأمر الذي زاد من تكلفة وحدة العمل وجعل المنتجات الفلسطينية أقل قدرة على المنافسة. يتم معظم الإنتاج من خلال عقود في الباطن، ويقدر أن 70٪ من الإنتاج يباع محليا بينما يتم تصدير الباقي بشكل رئيسي إلى إسرائيل . تشكل المنافسة غير العادلة مع الواردات الأرخص المشكلة الأبرز التي يعاني منها القطاع.

قطاع المعادن اللافلزية

يُعد قطاع الحجر والرخام هو أكبر قطاع فرعي في ف لسطين في عدد الشركات، وحجم المبيعات والعمالة والاستثمار، وتشغل المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى نسبة 18.6% من العمالة، ونسبة 12.6% من جميع المنشآت، ويقدر أن أكثر من 18000 شخص يعملون في أكثرمن 2400 شركة،. وقد بدأ القطاع في السنوات الأخيرة بالتوجه إلى البنوك التجارية للحصول على تسهيلات في القروض . يتميز هذا القطاع بميزة تنافسية كبيرة تتمثل بوفرة المواد الخام المحلية وباللون الفريد من نوعه والملمس المميز، وتعتبر الجودة العالية التي تم توظيفها في اختيار وقطع الألواح وكذلك في اعداد المنتج النهائي وفقا للمستويات العالية من الممارسات التصنيعية ميزةً تنافسية أخرى من هذا القطاع في فلسطين.

قطاع الأغذية والمشروبات

شهدت صناعة تجهيز الأغذية نموا كبيرا في السنوات الأخيرة مع ما يقدر ب 2300 شركة تعمل في هذا القطاع، وتُشغل المنتجات الغذائية نسبة 15.0% من العمالة ونسبة 12.6% من جميع المنشآت، حيث يعمل فيها أكثر من 14000 شخص. وتمثل سلة الغذاء 42٪ من النفقات المنزلية. وتتفاوت حصة السوق بين 90٪ لمنتجات اللحوم إلى 45٪ لمنتجات الألبان.

ويعتبر زيت الزيتون هو أعظم نجاح في صناعة المواد الغذائية . وفقا لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، هناك 272 من المعاصر العاملة في فلسطين وتشكل الإيرادات أكثر من 10 مليون دولار أمريكي.

وتواجه منتجات الألبان المنافسة الأعلى على المستوى المحلي والدولي . بينما تعد المخابز هي الغالبية في الشركات، وقد مكنت الخبرة المتراكمة في هذا القطاع على زيادة قدرته في ا لمنافسة، ويحتوي على سلسلة التوريد الأكثر تكاملا في فلسطين، ولديه الروابط مع العديد من القطاعات الفرعية الأخرى مثل الكيماويات والبلاستيك والتعبئة والتغليف والطباعة . وتعتبر خطوط الإنتاج مرنة جدا وقابلة للتكيف بسهولة لإنتاج وتطوير منتجات جديدة ومختلفة . وتتميز المنتجات بنوعية جيدة، حيث اكتسبت العديد من الشركات الشهادات الدولية مثل ISO 22000 ونظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة (HACCP).

قطاع الصناعات الدوائية

تعتبر الصناعات الدوائية من الصناعات الرائدة في فلسطين من حيث مستواها العلمي والتكنولوجي، وتكمن أهمي ة صناعة الأدوية كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن الدوائي الفلسطيني، وقد قطعت شوطا كبيرا في مواءمة المواصفات العالمية، وعلى الرغم من مساهمتها الضئيلة في الناتج الإجمالي المحلي إلا أن بعض الشركات تمكنت من الحصول على مواصفة التصنيع الجيد الفلسطينية، والتي تُمنح حسب مواصفات منظمة الصحة العالمية، كما تمكنت بعض الشركات من حيازة شهادة التصنيع الجيد الأوروبية . وتلعب هذه الصناعة دورًا أساسيًا في تغطية احتياجات السوق المحلي من الدواء بنسبة تتراوح بين (50-55%) من الاستهلاك المحلي من الأدوية . وقد حصل تطورا ملحوظا في نسبة الصادرات الدوائية إلى الأسواق العربية والإقليمية . يوظف هذا القطاع 1300 شخص وهو من القطاعات ذات انتاجية عالية للعامل تصل على 42 الف دولار أمريكي

قطاع البلاستيك والمطاط

توظف هذه الصناعة أكثر من 2000 شخص، وتعتبر صناعةحاسمة للعديد من القطاعات الفرعية الأخرى، حيث يتم إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات التي يتم تصنيعها في فلسطين مثل الأنابيب والتجهيزات، والأكياس البلاستيكية

والحاويات، وزجاجات المياه، وأدوات المطبخ، البوليسترين، ومنتجات المطاط . ويتم تطبيق الجودة بشكل رئيسي لمنتجات تناسب صناعة البناء والتشييد ومواد التعبئة والتغليف الغذائي..

الزراعة

تلعب الزراعة دورا اقتصاديا واجتماعي ا وثقافيا هاما في حياة الفلسطين ين، حيث تعبر عن الهوية وارتباط الفلسطينين بأرضهم، وتقدر المساحة المزروعة حاليا ب 1.627 مليون دونم أي انخفضت بحوالي ستة أضعاف نتيجة لسياسة الاحتلال ومصادرة الأراضي منذ عام 1967 وحتى تاريخه، وهذا يعادل 21٪ من إجمالي المساحة الزراعية، 90٪ منها في الضفة الغربية و10٪ في قطاع غزة. وتساهم الزراعة ب 3.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وتشغل 8.7% من اجمالي القوة العاملة

تعتبر فلسطين مصدرا للقليل من الخضروات وا لزيتون والحمضيات، ومستوردا للمحاصيل الحقلية والفاكهة ومعظم الخضروات. ويتم إنتاج هذه المنتجات بأقل من الكميات المطلوبة، ولا تكون متوفرة خلال فترات معينة من السنة . يتم استغلال ثلثي الأراضي المزروعة في فلسطين لإنتاج الزيتون، ويقع معظمها في الضفة الغربية (حوالي 900 ألف دونم). وتمثل صناعة زيت الزيتون ربع إجمالي الناتج المحلي الزراعي فـي فلسطين وتوظف أكثر من 100 ألف أسرة. وقد كشف المسح الذي أجري في عام 2012 أن الإنتاج الزراعي في فلسطين يشمل 64٪ من الفواكه (الزيتون والتمر والزبيب، الحمضيات والموز) و24% من المحاصيل الحقلية (الذرة والقمح والشعير) و12٪ من الخضروات (بما في ذلك الأعشاب). ينص الجهاز المركزي للإحصاء في الكتاب الإحصا ئي السنوي 2015 أن هناك 32 ألف رأ س من الماشية والحيازات المختلطة في فلسطين. هذه الحيازات تنتج 95 ألف طن من اللحوم، 194ألف طن من الحليب و390 مليون بيضة و216 طن من العسل.

تلعب تكلفة المدخلات دورا رئيسيا في تحديد الكمية المُنتَجة وتؤثر بشكل مباشر على ربحية المزارعين . وقد أظهر مسح أجرته وزارة الزراعة أن الأسمدة تشكل 21٪ من إجمالي تكلفة المدخلات، تليها المبيدات (20٪)، والعمالة (18٪). يتم تقييد مدخلات الإنتاج الزراعي بما في ذلك البذور والشتلات والأسمدة، والمبيدات الحشرية من قبل الاحتلال، وقد تسببت هذه القيود المفروضة على استيراد فلسطين من الأسمدة بفقدان 20-33٪ من إنتاجية الزراعة . ونظرا لارتفاع

التكلفة، فإن إجمالي الإنتاج الزراعي في فلسطين ليس كافيا لتلب ية الاستهلاك المحلي، وفي كل عام، يتم إغراق السوق الفلسطينية بحوالي 500 مليون دولار أمريكي من المنتجات الزراعية من المستوطنات.

تشير تقارير البنك الدولي أنه في عام 2014، أدت السياسات الإسرائيلية (بما في ذلك الحروب والهجمات العسكرية على غزة) والاستيلاء على الأراضي إلى خسائر ما بين 250 و450 مليون دولار في الإنتاج الزراعي في فلسطين، ويذكر أن أكثر من 445 هكتار من الأراضي الزراعية تأثرت من جراء التدمير بما في ذلك هدم 64 بئر زراعي. وعلاوة على ذلك، تفرض إسرائيل من جانب واحد قانونا من العهد العثماني الذي ينص أن كل أر ض غير مزروعة، لمدة 3 سنوات متتالية تعتبر مهجورة ويتم الاستيلاء عليها من قبل الاحتلال، وفي 15 نيسان اكدت الحكمة العليا في اسرائيل تطبيق قانون أملاك الغائبين الذي يسمح باستمرار مصادرة الممتلكات والأصول في القدس الشرقية.

ولا يستطيع المزارعون الوصول إلى أراضيه م ومواردهم المائية التي تقع في منطقة التماس في الضفة الغربية، وارتهانه بالحصول على تصاريح خاصة، بالإضافة إلى وجود المنطقة العازلة الممتدة على طول حدود قطاع غزة التي منعت المزارعين من استخدام اراضيهم وهي 300-1000 متر. وقد ألحقت الحروب المتتالية على قطاع غزة الضرر بما يتعلق بإزالة وتدمير التربة السطحية مما جعلها غير خصبة ، وتدهورت نوعية الهواء وتلوث وتشبّع بنسبة الرصاص بدرجات اعلى مما تعتبرها منظمة الصحة العالمية مقبولة ، وذلك حسب ما ورد في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة لعام 2016.

يقع ما يقارب من 63٪ من الأرض الزراعية في فلسطين ضمن المناطق المسماة (ج)، ويقع معظمها في غور الأردن الذي تسيطر عليها إسرائيل . بينما تقع 18.8٪ في المنطقة (ب)؛ و18.3% في المنطقة (أ) فقط وهي التي تقع ضمن السيطرة الفلسطينية. تشكل المنطقة المسماة (ج) 61٪ من الضفة الغربية وتضم الثلثين من مجموع المصادر الزراعية، وتسيطر عليها اسرائيل بالكامل، وتعتبر هذه المنطقة الأكثر خصوبة وتعتبر حاسمة من اجل تحقيق التنمية . يحق للفلسطينين بالبناء على 1.5% من المنطقة المسماة (ج)، مقابل 20% من المنطقة نفسها موافق عليها لخطط الاستيطان الاسرائي لي، ويُوافق فقط على 1.5 % من الطلبات التي يتقدم بها الفلسطينيون للحصول على تراخيص. وفي القدس الشرقية يُسمح في البناء على مساحة لا تتجاوز 13% من المساحة التابعة للبلدية في حين صُودر 35% من المساحة لصالح المستوطنات.

وذلك حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة لعام 2016. ويقدر البنك الدولي أن القيود الإسرائيلية على هذه المنطقة تكلّف الاقتصاد الفلسطيني 3.4مليار دولار سنويا. وأن الأنشطة الاقتصادية قادرة على توليد 800 مليون دولار من الإيرادات الضريبية، وهذا يعادل نصف ديون الحكومة الفلسطينية.

الصيد

يعتبر الصيد نشاطا اقتصاديا هاما في غزة، وقد أدت القيود الإسرائيلية المفروضة تعسفا على الأميال البحرية (حيث نصت أوسلو على 20 ميلا بحريا) إلى انخفاض عدد الصيادين بنسبة الثلثين إلى ما يقارب 3000 صياد فقط، وانخفض الدخل السنوي من الصيد في غزة من 10 مليون دولار إلى أقل من نصف هذا المبلغ . وقد أدت القيود المفروضة على حقوق صيد الأسماك إلى الإفراط في صيد الأسماك في المياه الساحلية الضحلة مما أدى إلى نضوب مناطق التكاثر.

المياه

تقيد إسرائيل استخدام المياه، وتستغل الموارد المائية الفلسطينية منذ بدء الاحتلال لصالحها، ويحرم الفلسطينيين من حقهم في الاستفادة من الموارد المائية من نهر الاردن ونهر اليرموك، رغم أن حوالي 11٪ من نهر الأردن يقع في الضفة الغربية، حيث تم مصادرة المناطق الواقعة على طول الضفة الغربية للنهر، وأُعلنت مناطق عسكرية. حاليا، يتم سرقة أكثر من 85٪ من المياه الفلسطينية من الطبقات الجوفية بالضفة الغربية من قبل إسرائيل، وهو ما يمثل 25.3٪ من احتياجاتها من المياه.

ذكر تقرير للبنك الدولي أن نقص الري نتج عنه فقدان 11 ألف فرصة عمل و10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، 6.8% فقط من مجموع الأراضي المزروعة في الضفة الغربية يتم ريها، بينما يتم ري حوالي 70٪ من المساحة المزروعة من قبل المستوطنين الإسرائيليين.

وفي تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة لعام 2016، يظهر أن متوسط استخدام المياه في غزة يصل إلى 79 لتر في ليوم وهو أقل من 100 لتر والذي توصي به منظمة الصحة العالمية، والمياه الجوفية الساحلية ملوثة، و96% من المياه غير صالحة للاستهلاك البشري، وتصل نسبة 23% من غزة غير موصولة بشبكة الصرف الصحي، ويتوجب على

السكان شراء المياه بعشرة أضعاف سعر المياه العمومية. بينما يصل معدل الاستخدام في الضفة الغربية إلى 40%، بينما في المناطق المسماة (ج) ينخفض إلى 20 %، علما ان 70 % من هذه المناطق غير موصول بشبكة مياه . بينما يستهلك المستوطنون الإسرائيليون يوميا 183 لترا. وفي القدس ا لشرقية فإن 64% من الاسر الفلسطينية فقط موصولة رسميا بالبنية التحتية للمياه.

بيئة الأعمال

يناقش تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (التقرير السنوي الذي يصدر عن البنك الدولي، ويبحث في ا قتصادات 190 دولة حول العالم، وينظر في مجالات التقدم أو التراجع في 10 بنود في أنشطة الأعمال). تتعلق البنود العشرة في قضايا بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار(التعثر).

وقد احتلت فلسطين الترتيب 140 عالمياً و15 عربياً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017` ويذكر أن ترتيب فلسطين خلال العام الماضي، كان يبلغ 129 عالمياً، لكن مجموعة البنك الدولي أجرت تعديلات على رقم العام الماضي، ليصبح 138 عالمياً. وجاء ترتيب فلسطين في بند "بدء النشاط التجاري" 169 عالمياً من أصل 190 اقتصاداً، بينما احتلت الترتيب 157 في استخراج تراخيص البناء، و70 في الحصول على الكهرباء. وجاءت في الترتيب 93 عالمياً في تسجيل الملكية، و18 في الحصول على الائتمان (القروض)، وفي المركز 158 في حماية المستثمرين ، و101 في دفع الضرائب، و 99 في التجارة عبر الحدود، و122 في إنفاذ العقود، و169 في تسوية حالات الإعسار.

لقد خطت الحكومة الفلسطينية مؤخرا خطوات ملموسة نحو تحسين بيئة أنشطة الأعمال، والتي كان أبرزها تطبيق قانون المعاملات المشمولة بضمانات، الذي وضع الأسس القانونية والنظم الحديثة لتنظيم استخدام الأصول المنقولة كضمانات مثل الأراضي أو العقارات للموافقة على قرض ما . كما تم خفض تكلفة بدء نشاط الأعمال في فلسطين عن طريق إلغاء مطلب الحد الأدنى لرأس المال المدفوع عند التسجيل، إضافة إلى ذلك، أصبح دفع الضرائب أكثر سهولة للشركات. كما اعدت وزارة الاقتصاد الوطني مشروع قانون الشركات، بديلا عن القانون الأردني يرجع لعام 1964 الذي

لايعد مناسبا لظروف العمل الحالية، ويتضمن مشروع القانون الجديد بعض الممارسات الجيدة الخاصة بالتسجيل، وحماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية، وتنظيم تسوية الديون.

الاستثمار

أشارت النتائج وفقا لمسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين لعام 2015[9]، إلى أن الاستثمارا ت الخارجية التي قامت بها المؤسسات المقيمة في فلسطين تفوق ما يملكه غير المقيمين من استثمارات في المؤسسات المقيمة في فلسطين. حيث بلغ إجمالي رصيد الاستثمارات الخارجية للمؤسسات المقيمة في فلسطين في الخارج (الأصول) 5,916 مليون دولار أمريكي نهاية 2015، بينما بل غ إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات المقيمة في فلسطين (الخصوم) 2,987 مليون دولار أمريكي في نهاية 2015. وقد بينت نتائج المسح أن 59.0% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المؤسسات المقيمة في فلسطين تتركز في قطاع الوساطة المالية، في حين أن 78.9% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المؤسسات المقيمة في فلسطين قادمة من الأردن . بالإضافة إلى أن نحو 53.0% من استثمارات الحافظة الأجنبية في المؤسسات المقيمة في فلسطين، تتركز في قطاع الوساطة المالية، حيث ساهمت استثمارات الحافظة القادمة من الأردن بحوالي 46.7% من مجموع استثمارات الحافظة الأجنبية في المؤسسات المقيمة في فلسطين.

وتعمل هيئة تشجيع الاستثمار على تمكين الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي لتحقيق أولويات التنمية في فلسطين، وذلك من خلال توفير خدمات متطورة للمستثمرين المحليين والأجانب، وتسهيل عملية التواصل بين القطاع الخاص والحكومة، وذلك عن طريق النافذة الاستثمارية الموحدة لخدمات المستثمرين، ومنح حوافز مجزية للاستثمار وجذب استثمارات جديدة بأحدث وسائل الترويج، مما يضمن وجود بيئة استثمارية منافسة في فلسطين.

وقد اشارت بيانات الهيئة الى ان عدد الم شاريع التي استفادت من الحوافز في تراجع منذ العام 2014، على الرغم من اجراء تعديلات على قانون تشجيع الاستثمار حيث تم تطوير منظومة الحوافز التي تستهدف تشجيع عملية التصدير،

[9] http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2231.pdf

واستخدام المكون المحلي أو عدد العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية سواء السياحة، الصناع ة، الزراعة، التعليم والصحة، أكثر مما يستهدف حجم رأس المال.

جدول (2): عدد المشاريع التي إستفادت من حوافز قانون تشجيع الاستثمار وقيمة رأس المال حسب القطاع الاقتصادي، حسب السنة (القيمة بالمليون دولار)

القطاع الاقتصادي	2013		2014		2015		الربع الثالث 2016	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
صناعي	46	26.3	31	20.8	15	5.2	10	6.5
سياحي	8	10.0	9	19.9	1	0.6	2	1.1
زراعي	1	1.2	7	7.1	0	0.0	1	0.3
تكنولوجيا معلومات	2	0	0	0	0	0.0	0	0.0
خدمات أخرى	1	1.1	4	6.5	0	0.0	1	1.2
المجموع	58	38.6	31	54.3	16	5.8	14	9.1

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية.

رغم التراجع في عدد المشاريع المسجلة، إلا أنه ترافق بزيادة في قيمة رأس مال المشاريع، ومن أهم عوامل التراجع في عدد المشاريع المسجلة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار في المنطقة الذي أثر على استهداف الاستثمارات الخارج ية، هي الفترة الانتقالية التي مرت بها الهيئة بين عملية تعديل القانون منتصف عام 2014 وإصدار نظام القانون منتصف عام 2015. ويتم تقديم الحوافز إلى المستثمرين والمستأجرين أيضا في المناطق الصناعية، حيث تحظى برزمة من الحوافز الضريبية، وتوفر بنى تحتية متطورة، وتعتبر الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الجهة المسؤولة عن إنشاء مناطق صناعية تتمتع بمواصفات عالمية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

ولاجمال الوضع الاقتصادي في فلسطين، تم اعداد الجدول التالي والذي يستعرض اهم نقاط الضعف ونقاط القوة اضافة الى الفرص المتاحة واهم التحديات امام الاقتصاد الفلسطيني . حيث تسعى وزارة الاقتصاد إلى الاستفادة من الفرص المتاحة وتعزيز نقاط القوة بشكل ممنهج وفق الخطة التنموية الفلسطينية.

جدول (3) اهم نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات

نقاط القوة	نقاط الضعف
▪ قوى عاملة متعلمة. ▪ مجتمع فتي. ▪ موقع إستراتيجي وجغرافي ممتاز، تنوع مناخي وحيوي، ارث تاريخي وحضاري، واهمية دينية. ▪ قطاع خاص حيوي. ▪ شبكة اتصالات متطورة نسبياً. ▪ شراكة وتكاملية بين القطاع الحكومي والخاص والأهلي. ▪ توفر الامن والاستقرار. ▪ اتفاقيات تجارية مبرمة مع العديد من دول العالم. ▪ التزام رسمي من كافة المستويات في دعم التنمية الاقتصادية. ▪ توفر حوافز استثمارية مختلفة. ▪ قطاع مالي متطور. ▪ توفر مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الهادفة لتنمية الاقتصاد الوطني.	▪ ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية. ▪ تراجع مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الانتاجي. ▪ ضعف البحث والتطوير لتلبية احتياجات قطاع الاعمال. ▪ قلة حجم الصادرات. ▪ سوق غير منظم وعدد كبير من المنشات تعمل بشكل غير رسمي. ▪ ضعف مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية. ▪ الانقسام بين شطري الوطن. ▪ ضعف الاهتمام بتطوير الجمعيات التعاونية ومنتجاتها. ▪ ضعف بيئة العمل الممكنة والجاذبة للاستثمار. ▪ ارتفاع معدل البطالة خاصة عند فئة الخريجين. ▪ السياسة المصرفية غير موجهة لتطوير القطاع الخاص. ▪ ضعف فعالية المنظومة القضائية المختصة.

الفرص	التحديات
▪ فرص استثمارية متوفرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة الزراعة والانشاءات والسياحة والصناعة والطاقة. ▪ الاستفادة من الاتفاقيات التجارية والمعاملة التفضيلية للمنتجات الفلسطينية في العديد من الدول. ▪ الدعم الدولي لفلسطين. ▪ توفر مدن ومناطق الصناعية الحرة. ▪ خبرات ورؤوس اموال لدى فلسطيني المهجر وتطمح بالاستثمار في الوطن.	▪ استمرار الاحتلال الاسرائيلي، والقيود بما يشمل: ○ عدم السيطرة على المعابر التجارية. ○ عدم القدرة لـلوصول إلى الموارد الطبيعية والاستخدام للمناطق المسماة ج. ○ الاستمرار في مصادرة الاراضي وبناء المستوطنات وبناء جدار الضم والتوسع العنصري. ○ استمرار حصار قطاع غزة. ▪ انخفاض المساعدات الدولية. ▪ وضع غير مستقر في العديد من الدول المجاورة. ▪ العولمة والمنافسة الدولية

القسم الثالث

سياسات القطاع الاقتصادي

تتركز سياسة القطاع الاقتصادي في وزارة الاقتصاد الوطني على ثلاثة قطاعات فرعية هي:

قطاع الصناعة والخدمات وتعزيز بيئة الاعمال

تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على تنظيم وتطوير قطاع الصناعة من خلال تطبيق قرار بقانون الصناعة ، كما تحرص على حماية الإنتاج الوطني من خلال إعداد وتطبيق قانون حماية المنتج الوطني ومكافحة الاغراق.

وتسعى الوزارة من خلال التعاون مع الشركاء في القطاع الخاص إلى تفعيل القطاع الصناعي من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة للعشر سنوات قادمة ، بهدف تنمية الصادرات من خلال تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمنشآت والمنتجات الصناعية وبالتالي زيادة حصتها محليا ودوليا . فزيادة حجم الصادرات الصناعية واحلال الواردات هي اهداف تسعى الاستراتيجية لتحقيقها، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل واعدة

بالإضافة إلى المساهمة في الترويج للصناعة الوطنية الفلسطينية، وخاصة شعار صنع في فلسطين في المحافل المحلية والدولية. وحيث ان الموارد البشرية تعتبر دعامة أساسية في بناء القدرة التنافسية للصناعة، لذلك تسعى الوزارة إلى بناء قدرات العاملين بالصناعة حتى تتمكن من رفع الانتاجية وتحسين الأداء.

تسعى الوزارة ايضا إلى تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص ، بهدف تطوير البنية التحتية الملائمة من خلال توفير المناطق الصناعية، وتوفير ا لكهرباء والمياه بأسعار مناسبة، من أجل تخفيض تكلفة الانتاج بما يساهم في تحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وبالتالي تمكينه من المنافسة إقليميا ودوليا ،.

كما تولي الوزارة اهتماما خاصا بتشجيع الابتكار والابداع من خلال اعداد وتطبيق قانون حماية الملكية الصناعي ة من أجل ضمان حفظ حقوق المواطن الفلسطيني في ما يتعلق بمبتكراته الذهنية من اختراعات ورموز وأسماء

وصور وتصاميم مستخدمة في التجارة وينبثق الاهتمام بالملكية الفكرية نظرا للعائد على الأفراد والمجتمع والاقتصاد المحلي من خلال المساهمة في تشجيع الاستثمار وتحقيق الأرباح والعوائد لأصحابها.

علاوة على ذلك، تعمل الوزارة على تطوير خدمات الأعمال من خلال القيام بالإجراءات الكفيلة لتحسين بيئة الاعمال حيث تركز بشكل خاص على الخدمات التي تستهدف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة . حيث تدرك وزارة الاقتصاد الوطني أهمية المساهمة الاقتصادية للقطاع غير المنظم في الاقتصاد الفلسطيني سواء على مستوى خلق فرص العمل أو مساهمته في الناتج المحلي ودوره في تحقيق متطلبات المستهلكين، لذلك تسعى الوزارة وبالتعاون مع الشركاء إلى الحد من توسع القطاع غير المنظم وتحويله بشكل تدريجي إلى قطاع منظم من خلال زيادة الحوافز والمتمثلة بتخفيض تكاليف التسجيل، وإصلاح القوانين لناظمة لخلق بيئة أعمال تشجع إلى الانضمام إلى القطاع المنظم، وتحسين فرص الحصول على قروض تمويلية . وتشجع وزراة الاقتصاد الانتقال إلى القطاع المنظم من خلال التسجيل بالسجل التجاري الذي يمكن من زيادة القدرة على القيام بأعمال الاستيراد والتصدير، والحصول على علامة تجاري، و على اسم تجاري وحمايته، والتسجيل في الغرف التجارية مما يمكن من المشاركة في المعارض المحلية والدولية، بالإضافة إلى الاستفادة من التحكيم التجاري.

وتدرك وزارة الاقتصاد الوطني أهمية إدماج المرأة في الأنشطة الاقتصادية من منطلق أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون استثمار موارده وخاصة الرأسمال البشري ودعمه . لذلك تسعى الوزارة إلى الاهتمام بهذه الفئة والوصول إليها وتقديم خدمات نوعية وملائمة لها، وإيجاد آليات لتحفيز النساء صاحبات المشاريع/ المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وخاصة في القطاع غير المنظم، بهدف التحول إلى القطاع المنظم و الاستفادة من البرامج والخدمات سواء من القطاع الحكومي أو الخاص.

وتقوم الوزارة بتحسين أداء الخدمات المقدمة للجمهور والقطاع الخاص من خلال تطبيق اللامركزية في المكاتب الموجودة في المديريات، من أجل توفير المعلومات المطلوبة باستخدام الموارد المتاحة من تكنولوجيا المعلومات ، وتسهيل الإجراءات بما يساهم في تحسين بيئة الأعمال.

قطاع التجارة الخارجية والاستثمار تدرك الحكومة الفلسطينية أهمية تطوي ر البنية التحتية الوطنية الخاصة بالجودة في فلسطين ، وضروة ذلك من أجل مواجهة التحدي الذي يواجهه القطاع الخاص في دخول الأسواق

الخارجية، والتي تتطلب الامتثال مع المتطلبات الدولية . بناء على ذلك تم اعداد وثيقة السياسة الوطنية للجودة من أجل توجيه جميع المبادرات التي تعنى بالجودة والانتاجية في فلسطين ، ووفقا لهذه الوثيقة تلتزم الحكومة الفلسطينية بإعادة صياغة الانظمة الوطنية والبنية التحتية الخاصة بالقياس والاعتماد وتقييم المطابقة والعمل على تعزيزها وتحسينها وادامتها بغية تسهيل التجارة وتسريع عجلة التنمية الاقتصاد ية والحد من الفقر، وتلتزم في الوقت ذاته بحماية صحة السكان وسلامة البيئة.

وفي هذا الإطار تسعى مؤسسة المواصفات والمقاييس إلى إعداد المواصفات الفلسطينية المتوائمة دولياً، وتقديم خدمات الفحص والتفتيش والقياس (المترولوجيا) ومنح شهادات الجودة والإشراف والحلال وعلامات المطابقة والمطابقة التي تصدرها وفقاً لنظام علامة الجودة الفلسطينية رقم (1) لسنة 2004 والملاحق الخمسة الخاصة به، حيث يساهم ذلك في تحقيق رغبات ومتطلبات المستهلك بالإضافة إلى حماية الصحة والسلامة، ويلعب دورا إيجابيا في زيادة تنافسية المنتج الفلسطيني وتسهيل التجارة.

وتولي وزارة الاقتصاد الوطني اهتماماً كبيراً من أجل تسهيل وتيسير الإجراءات المتعل قة بالتجارة، وتقوم حاليا بمراجعة وتفعيل الاتفاقيات المبرمة، بهدف الاستفادة من المعاملة التفضيلية التي تسهل دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية، و تعمل على تطوير العلاقات الثنائية التي سينعكس أثرها على مستوى التجارة البينية، علاوة على ذلك، تقوم الوزارة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصادرات من أ جل زيادة حجم الصادرات في محاولة للتخفيف من العجز التجاري، بالإضافة إلى التنسيق مع القطاع الخاص لعقد المعارض في الدول المستهدفة، وعمل لقاءات ثنائية وتشبيك مع رجال أعمال في دول مستهدفة بهدف زيادة الوعي حول الفرص الاستثمارية في فلسطين وتعزيز الشراكات الاستثمارية.

كما وتعمل الوزارة على اعداد سياسة التجارة الخارجية لفلسطين . ولغاية تطبيق السياسة التجارية فإن الوزارة تقوم بالتعاون مع المؤسسات في القطاع العام والخاص لغاية تحديد القضايا المتعلقة بالتعرفة الجمركية،والضرائب، بالإضافة إلى وضع القواعد الخاصة بالعوائق الفنية للتجارة، والتدابير الصحية والصحية النباتية، و قواعد المنشأ، و سياسات المنافسة، و إجراءات الاستيراد وتقييم الجمارك

تقوم الوزارة بالعديد من الانشطة لجذب المستثمرين وتحفيزهم للاستثمار في فلسطين / ومن ضمنها التعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار والدول المانحة لغاية انشاء الخارطة الاستثمارية التي توضح الميزات التنافسية لكل محافظة . اضافة الى اعداد رزم من الحوافز لبع ض القطاعات المستهدفة لتشجيع الاستثمار فيها . كما وعملت في نهاية عام 2014 على تعديل قانون تشجيع الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي . ويعتبر قانون تش جيع الإستثمار قانون عصري، ويسعى نحو تسهيل بيئة الأعمال والمساهمة في خلق مناخ إستثماري مناسب، ويركز القانون على عدة نواح منها دعم القطاعات الإقتصادية كالزراعة، الصناعة، والسياحة، كذلك دعم الانشطة التصديرية وتشغيل الايدي العاملة بالاضافة لاستخدام المكون المحلي.

وقد قامت الحكومة الفلسطينية بتوفير البنية التحتية المحفزة للاستثمار ومن ضمنها إنشاء الهيئة ال عامة للمدن الصناعية. حيث تهدف الهيئة إلى تعزيز والإشراف على الاستثمارات في المدن الصناعية والمناطق الحرة، بحيث تكون كخدمة النافذة الاستثمارية الموحدة للشركات التي تخطط للاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين. و تعد المدن الصناعية والم ناطق الصناعية الحرة واحدة من الاستراتيجيات الرئيسية التي تستخدمها الحكومة الفلسطينية كقوة دافعة لجذب الاستثمارات من أجل إحياء وتطوير الاقتصاد الفلسطيني . وتعتبر أيضا مصدرا رئيسيا لتوليد فرص العمل ونقل التكنولوجيا، حيث قامت الحكومة الفلسطينية بتوفير الأراضي العامة ، والتسهيلات والحوافز اللازمة لجذب مطوري العقارات والمستأجرين في القطاع الخاص . ومن جهة أخرى قامت الجهات المانحة بتقديم المساعدة الفنية اللازمة، وتمويل البنية التحتية الخارجية.

تتضمن المناطق الصناعية الخاصة بالهيئة: منطقة غزة الصناعية (GIE)، ومنطقة أريحا الصناعية الزراعية (JAIP)، ومنطقة بيت لحم الصناعية (BIE)، ومنطقة جنين الصناعية (JIE).

وتقوم الوزارة حا ليا بمراجعة قانون المنافسة الذي يضمن خلق بيئة قابلة للتنبؤ أمام المستثمرين لضمان عدم الاحتكار ويتيح الفرص للمنافسة العادلة مما يشجع المشتثمرين على الاستثمار، ويعمل على خلق فرص عمل في العديد من القطاعات.

قطاع حماية المستهلك تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتطبيق قانون حماية المستهلك ولوائحه التنفيذية لضمان سلامة السلع وتوفير البضائع والخدمات ذات الجودة العالية وبأسعار مقبولة للمواطنين، حيث تشارك الوزارة بجزء

أساسي في الجهود التي تقوم بها الجهات الرقابية المختلفة بوصفها شريكا رئيسيا في بناء أسس النشاطات الاقتصادية المحلية و تنظيم العلاقات التجارية وتبذل الجهود الحثيثة في ضبط ا لسوق وتحقيق الأمان في كافة المعاملات التجارية، وتسعى نحو تنظيم العلاقة بين التاجر وا لمستهلك مؤكدة على دور الحكومة بأجهزتها الرقابية الرسمية ممثلة في المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك والإدارة العامة لحماية المستهلك ولجنة تنظيم السوق في توعية المواطنين بحقوقهم و واجباتهم والقيام بمهامها بمهنية عالية تعكس جودة الأداء والشفافية.

ويأتي دور الو زارة من خلال تطبيق نظم الجودة ووضع السياسات والخطط ال تنموية لرفع الأداء لتنظيم حلقات السوق المختلفة، ومراقبة التعاملات التجارية ، وإعطاء الاهتمام لآلية مراقبة السلع وذلك حرصا على الصحة العامة للمجتمع وسلامة وجودة السلع والخدمات و حماية المواطنين من أساليب الغش والخداع.

وانطلاقاً من أهمية وجود بنية تحتية حديثة للسلامة الغذائية في فلسطين وتماشياً مع المعايير والتشريعات والاستراتيجيات الدولية لأنظمة وقوانين وهيئات سلامة الغذاء بذلت وزارة الاقتصاد جهد متواصلا بالتنسيق مع كل من وزارة الصحة والزراعة لإنجاح جميع المبادرات والمشاريع الخاصة بسلامة الغذاء، وفي هذا الإطار شاركت الوزارة بشكل فعال في جميع المشاريع والأنشطة المتعلقة بسلامة الغذاء وكان أبرزها : 1) مشروع المبادرة الوطنية للسلامة الغذائية، و2) مشروع المنظمة الدولية للغذاء والدواء (FAO) والذي يهدف إلى رفع القدرات في مجال إجراءات صحة النبات والحيوان (SPS measurements) وسلامة الغذاء، وفي إطار مشروع منظمة الفاو شاركت الوزارة في إعداد مسودة الإستراتجية الوطنية لسلامة الغذاء، والمشاركة في إعداد ملف الإطار الوطني لسلامة الغذاء، والمشاركة في إعداد مسودة استراتجيه صحة النبات بقيادة وزارة الزراعة.

وتعمل الوزارة أيضا من خلال المديرية العامة للذهب على مراقبة حركة تداول المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في فلسطين، من خلال فحص ودمغ المعادن الثمينة وفحص وتثمين الأحجار الكريمة ، وعلى رفع مستوى الجودة والكفاءة لصناعة المعادن الثمينة.

سياسات واستراتيجيات ذات علاقة بالقطاع الاقتصادي

تتشاور وزارة الاقتصاد الوطني مع الوزرارت والمؤسسات الشريكة والقطاع الخاص في إعداد وتنفيذ العديد من الخطط والسياسات التي تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية، واهمها الخطط والسياسات التالية:

- خطط التنمية الاقتصادية الوطنية السابقة.
- المخطط الوطني المكاني 2025-2050.
- الإطار الوطني الاستراتيجي للسياسات والتدخلات الإنمائية في المناطق المسماة "ج" 2014.
- الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية 2010.
- الخطة الوطنية للإنعاش المبكر واعادة اعمار غزة 2014.
- السياسة الوطنية للجودة في فلسطين 2014.
- الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014 -2018
- الاستراتيجيات القطاعية الأخرى مثل الزراعة والسياحة والتعليم وغيرها.

القسم الرابع

رؤية القطاع الاقتصادي والاهداف الاستراتيجية

تعتبر الرؤية التي يأمل القطاع تحقيقها على الأمد البعيد بمثابة المرشد لإعداد الخيارات السياساتية المتعلقة بسير العمل في الوقت الحالي وفي المستقبل. وتتمثل الرؤية المستقبلية للقطاع الاقتصادي الفلسطيني استناداً إلى مراجعة استراتيجية القطاع الاقتصادي للأعوام 2014-2016 وأجندة السياسات الوطنية والمشاورات مع ال جهات ذات العلاقة، في الآتي:

"الانتقال الى اقتصاد منتج يتمتع بالاستقلال قادرا على الصمود والمنافسة وجذب الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة"

تنبع هذه الرؤية من إيمان جميع الشركاء في القدرات الكامنة الهائلة للقطاع الاقتصادي الفلسطيني ، وفي قدرة القطاع الخاص الفلسطيني على مواكبة متطلبات الأسواق المحلية والعالمية بجدارة بما يحقق أهداف تنمية القطاع الاقتصادي، ويساهم بشكل فعال في أهداف التنمية الوطنية الشاملة، كما تنبع هذه الرؤية من قناعة الشركاء المتجذرة بأن تطوير وتنمية القطاع الاقتصادي هي من أهم أولويات التنمية في دولة فلسطين.

وتعمل وزارة الاقتصاد الوطني جاهدة على تحقيق رسالتها المتمثلة في المساهمة في تحسين أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال تشكيل إطار تنموي للقطاع الخاص، يدعم ويساهم في احداث طفرة اقتصادية، تعمل على رفع مستوى معيشة المواطن ورفاهيته وذلك من خلال تطوير سياسة اقتصادية بالتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة ومن خلال إطار رسمي للتعاون.

إن التوجه الاستراتيجي نحو زيادة الإنتاج والإنتاجية والتوجه لزيادة التنافسية لن يكون على حساب استنفاذ الموارد، حيث يلتزم جميع الشركاء في القطاع الاقتصادي بمبادئ التنمية المستدامة[10] والتي ترتكز على مبدأ تلبية احتياجات

[10] http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/12/SDG.Overview.pdf

الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. حيث تم إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن النتائج المتوقعة من تطبيق الخطة المعدة في هذه الاستراتيجية.

وقد حددت وزارة الاقتصاد الوطني بصفتها قائدة التنمية في القطاع الاقتصادي مجموع ة من المرتكزات الأساسية التي تم أخذها بعين الاعتبار أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي والتي تعتمد أساسا على التوجهات السياساتية العامة للحكومة الفلسطينية وطبيعة الواقع الاقتصادي الفلسطيني . وقد شكلت هذه المرتكزات مجموعة القواعد والمعايير العليا التي يتم بناء عليها تحليل وضعية القطاع ومن ثم تحديد الأولويات والأ هداف والنتائج والسياسات ولا حقاً التدخلات السياساتية للقطاع.

الاحتلال هو المعيق الأساسي للتنمية الاقتصادية ، فمن الصعوبة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة دون انهاء الاحتلال الاسرائيلي ولا يمكن الحديث عن سلام اقتصادي بعيداً عن الحل السياسي . حيث يفرض الاحتلال قيودا على وصول واستغلال الفلسطي نيين لأرضهم وللموارد ا لطبيعية، ويقيد حركة البضائع والأفراد، ويعيق تطور الصناعة من خلال حظر استيراد العديد من المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة للصناعة، ويستمر في تدمير البنى التحتية والمنشآ ت الاقتصادية، ويقيد التنمية الاقتصادية في المناطق المسماة ج والتي ت شكل 61% من مساحة الضفة الغربية وهي المناطق الاخصب زراعيا، بالاضافة الى استمرار اسرائيل بالسيطرة على القدس الشرقية وتقسيم اواصر الوطن ويستمر في سياسته الاستيطانية التوسعية وبناء جدار الضم والتوسع العنصري هذا بالاضافة الى التدمير والحصار المستمر والممنهج على قطاع غزة كما أشار تقرير الاونكتاد لعام 2015 " إن التداعيات الاجتماعية والصحية والأمنية للكثافة السكانية العالية والاكتظاظ من بين العوامل التي قد تجعل غزة غير قابلة للحياة بحلول عام 2020".

وقد تم تقدير تكلفة الاحتلال من قبل الدراسة التي أعدها معهد أريج في عام 2015 الى 9.46 مليار دولار سنويا وهو ما يعادل 74% من الناتج المحلي للعام 2014.

وتحدد العلاقة الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل وفقا لبنود اتفاقية أوسلو والملحق الخامس "بروتوكول باريس". وتنتهك اسرائيل بنود اتفاقية أوسلو و باريس من أ جل إ بقاء هيمنتها وضمان تبع ية السوق الفلسطيني للسوق

الاسرائيلي وذلك من خلال القيود التي تفرضها على البنية الاقتصادية الفلسطينية والتي أدت الى تشويه هيكلة الاقتصاد الفلسطيني وتدمير القطاعات الانتاجية.

تسعى الحكومة الفلسطيني ة الى توجيه جهودها من أ جل إ عادة بناء القطاعات الانتاجية والمساهمة في بناء روابط خلفية وامامية بين القطاعات المخت لفة لتحقيق التنمية المطلوبة . وتؤكد دوما على دور القطاع الخاص كمحرك اساسي للتنمية الاقتصادية، و تعمل على توفير بيئة العمل المناسبة، بالا ضافة الى ايلاء اهتمام خاص بالمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعزيز مشاركة فعالة للمرأة والشباب، مما يستدعي تطوير العمل من خلال الجمعيات التعاونية والتجمعات العنقودية وحاضنات الأعمال.

وتشجع الحكومة الاستثمار في القطاعات الانتاجية وتعمل على تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز قدرة مؤسساته من أ جل تحقيق التنمية والاستدامة والرفاه لجميع الأطراف . وفي ذات السياق فان وزارة الاقتصاد **تسعى الى تطوير وتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية** لصالح التنمية الاقتصادية الفلسطينية، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وبناء على ما سبق ذكره فان وثيقة الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022 جاءت منسجمة مع اجندة السياسات الوطنية، والتي تسعى الى العمل على زيادة النمو الاقتصادي وتقليل نسبة البطالة المرتفعة خاصة بين فئة الشباب، حيث ان هناك ارتباط كبير بين زيادة معدل النمو وانخفاض معدل البطالة، وتتحدد نسبة الزيادة في معدل النمو بطبيعة السياسة الاقتصاديةالمطبقة حيث ان زيادة النمو تحتاج الى زيادة الطلب على الأ يدي العاملة.

الأهداف الاستراتيجية

شملت الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني على أربعة أهداف استراتيجية رئيسية هي:

الهدف الاستراتيجي الأول: اقتصاد فلسطيني مستقل

تسعى وزارة الاقتصاد الوطني وبالشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة إلى بناء اقتصاد مستقل بالتكامل مع الأهداف الأخرى من أجل التخفيف وتقليل التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، وذلك من خلال التوجه نح و الاقتصاديات العربية

والدولية بهدف تنويع الأسواق الخارجية والاستفادة من الاتفاقيات الموقعة والانضمام للمنظمات الدولية، ومن خلال تنويع الهياكل الاقتصادية وزيادة حجم الاستثمارات في القطاعات الانتاجية، وتحسين المنتج المحلي.

الهدف الاستراتيجي الثاني: بيئة اعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار

تبذل وزارة الاقتصاد الوطني وبالشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة الجهود لغاية تطوير البيئة الممكنة لقطاع الاعمال والاستثمار، وذلك من أجل خلق إطار قانوني وتنظيمي منافس لدعم السياسات والقدرات المؤسساتية وتوفير البنى التحتية التكنولوجية وغيرها من مناطق صناعية ، وإيجاد البدائل من أجل تخفيض كلفة الاستثمار و توفير شبكة المياه والكهرباء والطرق، بالإضافة إلى تجهيز المختبرات، ومراجعة القوانين وتبسيط الإجراءات من أ جل توفير بيئة ممكنة وجاذبة للاستثمار إضافة الى توفير الايدي العاملة المدربة والماهرة وتوفير الخدمات الداعمة والمساندة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة

يتطلب خلق الصناعة الرائدة والمنافسة تطوير القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية ، خاصة متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم (م.ص.م) والعمل على زيادة تنافسية المنتج الوطني وزيادة حصته في السوق الفلسطيني والدولي، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية الداعمة لنمو الصناعة ، وتطوير البنية التحتية للجودة من خلال تفعيل دور مؤسسة المواصفات والمقاييس واستكمال بناء مختبرات الفحص والمعايرة وتحديث المواصفات بما يوائم المتطلبات الدولية، وتعزيز ريادة الاعمال والابداع خاصة بين فئة الشباب والنساء.

الهدف الاستراتيجي الرابع: سوق داخلي منظم وحماية المستهلك

يتطلب تنظيم السوق الداخلي وحماية المستهلك تطوير البيئة القانونية الناظمة، ومكافحة وحظر منتجات وخدمات المستوطنات بالإضافة إلى المنتجات والخدمات التي لا تلبي مستوى الجودة المطلوبة ، ومنع الإغراق وضمان المنافسة العادلة، ويتم ذلك من خلال مراجعة وتطوير التشريعات ذات العلاقة، و تفعيل سبل الرقابة على السوق الداخلي وعلى البضائع المستوردة بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات الصلة من أ جل ضمان سلامة السلع والخدمات ومطابقتها للتعليمات الفنية الإلزامية ولل مواصفات ذات العلاقة وكذل ك ضمان إ شهار الاسعار للسلع في السوق الفلسطيني.

القسم الخامس

الربط مع اجندة السياسات الوطنية

إن التوافق على مجموعة السياسات يوجه جميع الشركاء نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية الاربعة والتي تسعى إلى تحقيق الرؤية المتمثلة ببناء اقتصاد مستقل قادر على تطوير صناعات منافسة وعلى جذب الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ان الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني تتقاطع مع العديد من المحاور حسب اجندة السياسات الوطنية، فهي تتقاطع مع محور **الطريق نحو الاستقلال** في ترسيخ مكانة القدس الشرقية وتنميتها باعتبارها عاصمة دولة فلسطين واعادة توحيد المحافظات الشمالية والجنوبية وبما يشمل دمج المؤسسات العامة وتنفيذ خطة اعمار غزة والبناء للمحافظات الجنوبية، اضافة الى الانضمام التدريجي والمدروس لعدد اضافي من الاتفاقيات والمنظمات الدولية والإ يفاء بالالتزامات المترتبة على عضوية فلسطين في الم نظمات والاتفاقيات الدولية، ويترتب على ذلك استخدام أدوات الضغط القانونية والاقتصادية والشع بية على المستوى المحلي والدولي لإ لزام اسرائيل بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها وفق الاتفاقيات الموقعة.

كما وتتقاطع الاستراتيجية مع م حور **اولويات الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة** من خلال تطوير وتنفيذ استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطن على المستويات المختلفة بالتعاون مع الشركاء وبالتركيز على المناطق المهمشة، لا سيما المناطق المسماة (ج) والقدس الشرقية وقطاع غزة ، وذلك من خلال "الإطار الوطني الاستراتيجي للسياسات والتدخلات الإنمائية في المناطق المسما ة "ج"، و"الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية "، و"الخطة الوطنية للانعاش المبكر وإعادة اعمار غزة ". إضافة الى تنفيذ استراتيجية الحكومة الالكترونية للارتقاء بتقديم الخدمات من خ لال تقديمها ا لكترونيا. اضافة الى تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظ مات غير الحكومية والقطاع الخاص، وتعزيز الشفافية بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات والعمل على إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والموازنات.

اضافة الى ذلك تتقاطع الا ستراتيجية القطاعية للتنمية الاقتصادية مع محور **التنمية المستدامة** خاصة اولوية استقلالية الاقتصاد الفلسطيني (حسب ما هو مبين في الجدول التالي) واهمية مواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني

والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل وتطوير القدرات في مجالات البحث العلمي. كما تتقاطع الاستراتيجية مع الاولوية الوطنية المتعلقة بضمان استدامة البيئة من خلال زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة ، وتشجيع إعادة تدوير النفايات ، إضافة الى حماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني من خلال تطوير الصناعات الثقافية والسياحية التقليدية.

فيما يلي مصفوفة السياسات والتدخلات السياساتية في ضوء الأولوية الوطنية "تحقيق الاستقلال الاقتصادي".

جدول (4) مصفوفة السياسات والتدخلات السياساتية

السياسة الوطنية	التدخلات السياساتية
بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني	▪ إعادة بناء وتطوير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني بالتركيز على الصناعة والزراعة والسياحة. ▪ جذب وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر، بالتركيز على قطاعات الانشاءات والسياحة والزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة. ▪ اعداد واقرار سياسة التجارة الخارجية. ▪ تنمية الصادرات وتوسيع نطاق التجارة العالمية. ▪ تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الوطنية اللازمة للاقتصاد (لا سيما انشاء وتطوير المناطق الصناعية وشبكات المواصلات والمياه والكهرباء والاتصالات). ▪ تعزيز دور القطاع المالي في اسناد نمو وتطوير القطاع الخاص. ▪ جسر الهوة التنموية بين المحافظات الشمالية والجنوبية.
توفير فرص عمل لائقة للجميع	▪ تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخلق فرص عمل دائمة من خلال شراكات استثمارية في مشاريع البنية التحتية اللازمة للاقتصاد او في الانشطة الاقتصادية وغيرها. ▪ اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في إطلاق المشاريع الريادية لتشغيل الخريجين. ▪ ضمان بيئة عمل امنة ومراعية لشروط السلامة والصحة المهنية. ▪ تطوير التدريب المهني والتقني.
توفير بيئة استثمارية ملائمة	▪ تقديم الدعم للشركات الناشئة وتنمية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ▪ دعم وتشجيع الصناعات الرقمية والتقنية وتعزيز المحتوى الرقمي. ▪ دعم منتجات الجمعيات التعاونية وتحسين جودتها. ▪ توفير بيئة تشريعية وإجراءات إدارية مساندة لقطاع الاعمال. ▪ توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطوير قطاع الاعمال، بما في ذلك تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات من الهيمنة والقرصنة وتعزيز الامن السيبراني.
تعزيز الصناعة	▪ دعم وحماية المنتج الوطني وزيادة قدرته التنافسية.

الفلسطينية	▪ زيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلي. ▪ إعادة بناء القطاعات الإنتاجية.

تسعى هذه الاستراتيجية، من خلال ما تضمنته من محاور وسياسات وطنية واهداف استراتيجية اقتصادية التي انعكست في غايات وأهداف البرامج ، إلى تحقيق الأهداف المرجوة، حيث أن بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني وتوفير فرص عمل للجميع وتوفير بيئة استثمارية ملائمة وتعزيز الصناعة الفلسطينية سيساهم في تحقيق الرؤية الاقتصادية المتفق عليها.

الجدول التالي يربط الأولويات السياساتية بالأهداف الاقتصادية الاستراتيجية 2017 -2022

جدول (5) ربط الأولويات السياساتية بالاهداف الاستراتيجية والبرامج المعتمدة

المحور	السياسة الوطنية	الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية 2017-2022	برامج الوزارة
التنمية المستدامة	**بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني**	اقتصاد فلسطيني مستقل	برنامج التنمية الصناعية والتجارية
		سوق داخلي منظم يحمي المستهلك	برنامج حماية المستهلك
	توفير بيئة استثمارية ملائمة	بيئة أعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار	برنامج التنمية الصناعية والتجارية
	تعزيز الصناعة الفلسطينية	صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة	برنامج التنمية الصناعية والتجارية

القسم السادس

مغلفات الموارد المالية

بلغت موازنة الوزارة لعام 2017 ما مجموعه 52,655,000 شيكل وهي ملخصة كما يلي:

جدول (6) موازنة الوزارة لعام 2017 حسب البرنامج

			البرنامج الإداري	برنامج (موظفي غزة)	برنامج التنمية الصناعية والتجارية	برنامج حماية المستهلك	المجموع (بالشيكل)
	رواتب واجور	الرواتب والأجور	11317604	17420465	8303924	5,282,007	42,324,000

مصاريف جارية	مصاريف تشغيلية	السفر والمهمات الرسمية	150000		123000	100,000	373,000
		النفقات التشغيلية	427400		392000	509,188	1,328,588
		ايجارات	420000		335000	355,742	1,110,742
		اخرى تشغيلية	112000		125993	150,000	387,993
		بدل تنقل	1163000		728307	589,370	2,480,677
		مكافأت الموظفين	36000		27000	27,000	90,000
	مصاريف تحويلية	المساهمات الاجتماعية	1157625	1852641	822465	577,269	4,410,000
مصاريف رأسمالية		الأصول الثابتة	20000		15000	15,000	50,000
		مخزون	40000		30000	30,000	100,000
		المجموع	14,843629	19,273,106	10,902,689	7,635,576	52,655,000

بلغت موازنة الوزارة لعام 2018 ما مجموعه 55,287,750 شيكل، وهي ملخصة كما يلي:

تابع جدول (6) موازنة الوزارة لعام 2018 حسب البرنامج

			البرنامج الإداري	برنامج (موظفي غزة)	برنامج التنمية الصناعية والتجارية	برنامج حماية المستهلك	المجموع (بالشيكل)
مصاريف جارية	رواتب واجور	الرواتب والأجور	11883484.2	18291488.3	8719120.2	5546107.4	44440200
	مصاريف تشغيلية	السفر والمهمات الرسمية	157500		129150	105000	391650
		النفقات التشغيلية	448770		411600	534647.4	1395017.4
		ايجارات	441000		351750	373529.1	1166279.1
		اخرى تشغيلية	117600		132292.65	157500	407392.65
		بدل تنقل	1221150		764722.35	618838.5	2604710.85
		مكافأت الموظفين	37800		28350	28350	94500
	مصاريف تحويلية	المساهمات الاجتماعية	1215506.25	1945273.05	863588.25	606132.45	4630500
مصاريف رأسمالية		الأصول الثابتة	21000		15750	15750	52500
		مخزون	42000		31500	31500	105000
		المجموع	15585810.5	20236761.3	11447823.5	8017354.8	55287750

بلغت موازنة الوزارة لعام 2019 ما مجموعه 58,052,137.5 شيكل، وهي ملخصة كما يلي:

تابع جدول (6) موازنة الوزارة لعام 2019 حسب البرنامج

			البرنامج الإداري	برنامج (موظفي غزة)	برنامج التنمية الصناعية والتجارية	برنامج حماية المستهلك	المجموع (بالشيكل)
مصاريف جارية	رواتب واجور	الرواتب والأجور	12477658.4	19206062.7	9155076.21	5823412.7	46662210
	مصاريف تشغيلية	السفر والمهمات الرسمية	165375		135607.5	110250	411232.5
		النفقات التشغيلية	471208.5		432180	561379.77	1464768.27
		ايجارات	463050		369337.5	392205.56	1224593.06
		اخرى تشغيلية	123480		138907.283	165375	427762.283
		بدل تنقل	1282207.5		802958.468	649780.43	2734946.39
		مكافأت الموظفين	39690		29767.5	29767.5	99225
	مصاريف تحويلية	المساهمات الاجتماعية	1276281.56	2042536.7	906767.663	636439.07	4862025
مصاريف رأسمالية		الأصول الثابتة	22050		16537.5	16537.5	55125
		مخزون	44100		33075	33075	110250
		المجموع	16365101	21248599.4	12020214.6	8418222.5	58052137.5

بلغت موازنة الوزارة لعام 2020 ما مجموعه 60,954,744.4 شيكل، وهي ملخصة كما يلي:

تابع جدول (6) موازنة الوزارة لعام 2020 حسب البرنامج

			البرنامج الإداري	برنامج (موظفي غزة)	برنامج التنمية الصناعية والتجارية	برنامج حماية المستهلك	المجموع (بالشيكل)
مصاريف جارية	رواتب واجور	الرواتب والأجور	13101541.3	20166365.8	9612830.02	6114583.4	48995320.5
	مصاريف تشغيلية	السفر والمهمات الرسمية	173643.75		142387.875	115762.5	431794.125
		النفقات التشغيلية	494768.925		453789	589448.76	1538006.68
		ايجارات	486202.5		387804.375	411815.83	1285822.71
		اخرى تشغيلية	129654		145852.647	173643.75	449150.397
		بدل تنقل	1346317.88		843106.391	682269.45	2871693.71
		مكافأت الموظفين	41674.5		31255.875	31255.875	104186.25
	مصاريف تحويلية	المساهمات الاجتماعية	1340095.64	2144663.54	952106.046	668261.03	5105126.25
مصاريف رأسمالية		الأصول الثابتة	23152.5		17364.375	17364.375	57881.25
		مخزون	46305		34728.75	34728.75	115762.5
		المجموع	17183356	22311029.3	12621225.4	8839133.7	60954744.4

بلغت موازنة الوزارة لعام 2021 ما مجموعه 64,002,481.6 شيكل، وهي ملخصة كما يلي:

تابع جدول (6) موازنة الوزارة لعام 2021 حسب البرنامج

			البرنامج الإداري	برنامج (موظفي غزة)	برنامج التنمية الصناعية والتجارية	برنامج حماية المستهلك	المجموع (بالشيكل)
مصاريف جارية	رواتب واجور	الرواتب والأجور	13756618.4	21174684.1	10093471.5	6420312.5	51445086.5
	مصاريف تشغيلية	السفر والمهمات الرسمية	182325.938		149507.269	121550.63	453383.831
		النفقات التشغيلية	519507.371		476478.45	618921.2	1614907.02
		ايجارات	510512.625		407194.594	432406.62	1350113.84
		اخرى تشغيلية	136136.7		153145.279	182325.94	471607.916
		بدل تنقل	1413633.77		885261.71	716382.92	3015278.4
		مكافأت الموظفين	43758.225		32818.6688	32818.669	109395.563
	مصاريف تحويلية	المساهمات الاجتماعية	1407100.42	2251896.71	999711.348	701674.08	5360382.56
مصاريف رأسمالية		الأصول الثابتة	24310.125		18232.5938	18232.594	60775.3125
		مخزون	48620.25		36465.1875	36465.188	121550.625
		المجموع	18042523.8	23426580.8	13252286.6	9281090.4	64002481.6

بلغت موازنة الوزارة لعام 2022 ما مجموعه 67,202,605.5 شيكل، وهي ملخصة على النحو التالي:

تابع جدول (6) موازنة الوزارة لعام 2022 حسب البرنامج

			البرنامج الإداري	برنامج (موظفي غزة)	برنامج التنمية الصناعية والتجارية	برنامج حماية المستهلك	المجموع (بالشيكل)
مصاريف جارية	رواتب واجور	الرواتب والأجور	14444449.3	22233418.3	10598145.1	6741328.1	54017340.9
	مصاريف تشغيلية	السفر والمهمات الرسمية	191442.234		156982.632	127628.16	476053.023
		النفقات التشغيلية	545482.74		500302.373	649867.26	1695652.37
		ايجارات	536038.256		427554.323	454026.96	1417619.54
		اخرى تشغيلية	142943.535		160802.543	191442.23	495188.312
		بدل تنقل	1484315.46		929524.796	752202.06	3166042.32
		مكافأت الموظفين	45946.1363		34459.6022	34459.602	114865.341
	مصاريف تحويلية	المساهمات الاجتماعية	1477455.44	2364491.55	1054695.47	736757.78	5628401.69
مصاريف رأسمالية		الأصول الثابتة	25525.6313		19144.2234	19144.223	63814.0781
		مخزون	51051.2625		38288.4469	38288.447	127628.156
		المجموع	18944650	24597909.8	13914901	9745144.9	67202605.7

تشير التقديرات الى ان الكلفة الاجمالية لتحقيق الأهداف الاستراتيجيةة هي كما يلي:

جدول (7) الكلفة الاجمالية للاهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي	الكلفة الاجمالية بالشيكل
اقتصاد فلسطيني مستقل	24,900,000
بيئة اعمال ممكمة وجاذبة للاستثمار	19,450,000
صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة	328,500,000
سوق داخلي منظم وحماية المستهلك	21,000,000
المجموع	**393,850,000**

كما ذكر سابقا هناك ثلاثة برامج رئيسية في وزارة الاقتصاد الوطني هي:

أ. البرنامج الإداري ويشكل 40%من المصاريف التشغيلية والتحويلية والرأسمالية.

ب. برنامج التنمية الصناعية والتجارية ويشكل 30%من المصاريف التشغيلية والتحويلية والرأسمالية.

ت. برنامج حماية المستهلك ويشكل 30%من المصاريف التشغيلية والتحويلية والرأسمالية.

مع العلم بوجود برنامج رابع تحت اسم (موظفين غير موزعين على برامج) وهو خاص برواتب موظفي وزارة الاقتصاد الوطني في المحافظات الجنوبية يدار مباشرة من قبل وزارة المالية.

الجدول التالي يوضح العلاقة بين الأهداف الاستراتيجية والبرامج المعتمدة

جدول (8) العلاقة بين الأهداف الاستراتيجية والبرامج المعتمدة في وزارة الاقتصاد الوطني

الهدف الاستراتيجي	الاول	الثاني	الثالث	الرابع
برنامج التنمية الصناعية التجارية	X	X	X	
برنامج حماية المستهلك				X

الهدف الاستراتيجي الأول المتعلق باقتصاد فلسطيني مستقل والهدف الاستراتيجي الثاني المتعلق ببئة الاعمال الممكنة والجاذبة والهدف الاستراتيجي الثالث المتعلق بصناعة فلسطينية رائدة ومنافسة تقع جميعها ضمن برنامج التنمية

الصناعية التجارية اما الهدف الاستر اتيجي الرابع والمتعلق بتنظيم السوق وحماية المستهلك فتتقاطع مع برنامج حماية المستهلك.

تم الحصول على معلومات التكلفة للنصف الأول من استراتيجية القطاع (2017-2019) من تخطيط إنفاق البرنامج كما وتم تقييم مخاطر أموال شركاء التنمية الاقتصادية (100% في حال ان هناك ترتيبات تمويل المشاريع الرسمية الموجودة و0% في حال عدم تحديد الشريك الممول). من اجل تغطية التمويل ستقوم الوزارة باعداد ورقة مفاهيم لكل مشروع . الجدول التالي يعرض فجوة تمويل القطاع السنوية المتوقعة (000 شيكل).

جدول (9) فجوة التمويل المتوقعة حسب البرنامج (2017-2019)

البرنامج: التنمية الصناعية والتجارية (موازنة اجمالية 186150 شيكل)			
مصدر الاموال	**التكلفة المتوقعة**	**الموارد المتوقعة**	**فجوة التمويل المتوقعة**
حكومي	30000	1892	28108
مانح ضمن الموازنة (موجود/متفق عليه /خاضع للنقاش)	20000	15945	4055
مانح خارج الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	136150	30000	106150
البرنامج: حماية المستهلك (موازنة اجمالية 16425 شيكل)			
مصدر الاموال	**التكلفة المتوقعة**	**الموارد المتوقعة**	**فجوة التمويل المتوقعة**
حكومي	2500	1892	608
مانح ضمن الموازنة (موجود/متفق عليه /خاضع للنقاش)	-	-	-
مانح خارج الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	13925	5000	8925

الجدول التالي يعرض فجوة التمويل المتوقعة حسب السنة

جدول (10) فجوة التمويل للسنوات القادمة (2017-2022)

سنة 2017			
مصدر الاموال	**التكلفة المتوقعة**	**الموارد المتوقعة**	**فجوة التمويل المتوقعة**
حكومي	13000	1200	11800
مانح ضمن الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	8000	1513	6487
مانح خارج الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	71989	14000	57989
سنة 2018			
مصدر الاموال	**التكلفة المتوقعة**	**الموارد المتوقعة**	**فجوة التمويل المتوقعة**
حكومي	13650	1260	12390
مانح ضمن الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	8400	1588	6812
مانح خارج الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	75031	14700	60331
سنة 2019			
مصدر الاموال	**التكلفة المتوقعة**	**الموارد المتوقعة**	**فجوة التمويل المتوقعة**
حكومي	14000	1320	12680
مانح ضمن الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	9000	3987	5013
مانح خارج الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	25839	10000	15839
سنة 2020			
مصدر الاموال	**التكلفة المتوقعة**	**الموارد المتوقعة**	**فجوة التمويل المتوقعة**
حكومي	14700	1386	13314
مانح ضمن الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	9450	4186	5264
مانح خارج الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	27530	10500	17030
سنة 2021			
مصدر الاموال	**التكلفة المتوقعة**	**الموارد المتوقعة**	**فجوة التمويل المتوقعة**
حكومي	15435	1455	13980

مانح ضمن الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	9922	4400	5522
مانح خارج الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	30256	11025	19231
سنة 2022			
مصدر الاموال	**التكلفة المتوقعة**	**الموارد المتوقعة**	**فجوة التمويل المتوقعة**
حكومي	16200	1527	14673
مانح ضمن الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	10418	4620	5798
مانح خارج الموازنة (موجود/متفق عليه/خاضع للنقاش)	21030	11576	9444

<u>فجوة التمويل</u>

ان الكلفة الاجمالية اللازمة لتحقيق الأهداف من خلال المشاريع هي 393.850 مليون شيكل يتوقع ان يتوفر منها حوالي 100.243 مليون شيكل لتصل الفجوة التمويلية الى حوالي 277.758 مليون شيكل.

ان النفقات التطويري ة لعام 2017 (2,000,000) شيكل (تمويل من الحكومة) تم توزيعها بالتنسيق مع مدراء البرامج على المشاريع التالية:

1. تجهيز مبنى الوزارة والمديريات التابعة (360,000) شيكل.
2. تعزيز دور النوع الاجتماعي في الاقتصاد الوطني (40,000) شيكل.
3. تنظيم السوق المحلي ومكافحة منتجات المستوطنات (300,000) شيكل.
4. تجهيز مختبرات الذهب (400,000) شيكل.
5. تنمية الصادرات الفلسطينية وفتح أسواق جديدة (100,000) شيكل.
6. تسهيل بيئة الأعمال (200,000) شيكل.
7. تطوير مؤسسات القطاع الخاص (200,000) شيكل.
8. دعم وتطوير المنشآت الصناعية والمنتج الوطني (100,000) شيكل.
9. الاندماج في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (150,000) شيكل
10. التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات المنضوية في إطارها(150,000) شيكل.

القسم السابع

أهداف القطاع الاقتصادي الاستراتيجية والنتائج

تقدم وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني والشركاء مجموعة من الأهداف والتدخلات السياساتية التي بمجملها تتكامل للتأثير على تحقيق غايتين وهما الزيادة الحقيقية في النمو الاقتصادي وتقليل نسب البطالة خاصة بين فئتي الشباب والاناث.

الهدف الاستراتيجي الأول: اقتصاد فلسطيني مستقل

جدول (11) الاهداف الفرعية والتدخلات والأنشطة والنتائج المتوقعة للهدف الاستراتيجي الاول

الهدف الفرعي	التدخلات	الانشطة	المؤسسات الشريكة	النتائج المتوقعة
تقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.	▪ تنويع الشركاء التجاريين وإيجاد أسواق بديلة (للمنتجات والخدمات).	▪ وضع وتنفيذ خطط لتفعيل الاتفاقيات الموقعة وآليات للاستفادة منها ومن الاعفاءات الجمركية. ▪ إطلاق حملة توعية وإرشاد للقطاع الخاص حول كيفية الاستفادة من الاتفاقيات الدولية والاعفاءات الجمركية. ▪ توقيع اتفاقيات جديدة مع الدول المستهدفة. ▪ تفعيل مجالس الاعمال المشتركة وتوقيع مجالس جديدة. ▪ الدخول في عضوية منظمات اقتصادية عالمية.	القطاع الخاص وزارة الخارجية وزارة المالية والتخطيط	زيادة حجم الصادرات لدول (غير إسرائيل) بنسبة 10% سنويا من قيمة الصادرات[11].

[11] استنادا الى المؤشرات الاحصائية الوطنية الرئيسية للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني والتي تشير الى ان متوسط الزيادة في نمو الصادرات خلال الاعوام الثلاث الماضية كانت 9% لجميع الدول بما فيها اسرائيل في حين تبلغ نسبة التصدير المباشر 12.7% فقط من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي أما باقي الصادرات والتي تبلغ نسبتها 87.3% فكانت إلى إسرائيل، وذلك بسبب القيود المفروضة على تصدير المنتجات الفلسطينية إلى العالم الخارجي وخاصة من قطاع غزة. فالمطلوب من اجل تقليل التبعية زيادة نسبة التصدير المباشر (حاليا 12.7%) بقيمة 10% سنويا.

		▪ تقوية العلاقات الاوروبية الفلسطينية المشتركة. ▪ تفعيل التجارة مع الدول العربية والاستفادة من المعاملات التفضيلية للمنتجات الفلسطينية. ▪ الاستفادة من اتفاقية اغادير. ▪ الاستفادة من التسهيلات الممنوحة في إطار الاورومتوسطي. ▪ بناء القدرات البشرية ف ي مجال الاتفاقيات الاقتصادية.		
	▪ تشجيع الاستيراد المباشر	▪ نشر كافة الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير بالتعاون مع مؤسسات ال قطاع الخاص. ▪ تسهيل عملية الاستيراد المباشر. ▪ تشجيع الحصول على وكالات تجارية المباشرة. ▪ توثيق العلاقات مع الشركاء. ▪ ابرام عقود تجارية جديدة. ▪ استفادة القطاع الخاص من الاعفاءات الممنوحة.	القطاع الخاص	زيادة نسبة الواردات المباشرة.
	▪ اعداد وإقرار سياسة التجارة الخارجية	▪ إعداد نظام تعرفة فلسطيني. ▪ سن تشريعات تتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. ▪ اعداد قانون التجارة الخارجية.	وزارة المالية والتخطيط الوزارة ذات العلاقة بالقانون	سياسة تجارية مقرة.
تسهيل التجارة الفلسطينية حسب أفضل الممارسات	▪ توفير بيئة ت جارية مناسبة	▪ مراجعة كافة القوانين والتشريعات للتأكد من مطابقتها لأفضل الممارسات العالمية. ▪ تسهيل الاجراءات المتعلقة بالتجارة وتطوير السجل	وزارة المالية والتخطيط هيئة المواصفات والمقاييس	بيئة تجارة مناسبة. تحسين مرتبة فلسطين في التجارة عبر الحدود حسب

العالمية.		التجاري. ▪ تطبيق خدمات الكترونية والربط الالكتروني مع الشركاء. ▪ انشاء نقطة التجارة. ▪ انشاء نافذة موحدة لتقديم الخدمات والمعلومات. ▪ اعتماد مبدأ الادخال الجمركي المؤقت لتعزيز عملية التصدير. ▪ تطوير العلاقات مع المنظمات الدولية. ▪ تمكين المنتجات من الحصول على الشهادات الدولية. ▪ إقامة مناطق لوجستية. ▪ إقامة المخازن الجمركية. ▪ بناء القدرات البشرية في مجال التجارة.	وزارة الزراعة وزارة الصحة	تقرير الأعمال.
تشجيع وتنمية الصادرات الفلسطينية (المنتجات والخدمات).	▪ تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للتصدير.	▪ تحديد الصادرات للمنتجات الصناعية ذات الأولية ▪ وضع خطة لتنمية صادرات الخدمات. ▪ عقد لقاءات ثنائية لرجال وسيدات اعمال مع نظرائهم من الدول المستهدفة. ▪ تعيين ممثلين تجاريين في 7 دول مستهدفة. ▪ اعداد دراسات للاسواق المستهدفة. ▪ تشجيع مشاركة القطاع الخاص في المعارض الخارجية بالدول المستهدفة.	القطاع الخاص وزارة الخارجية القطاع الأكاديمي وزارت ذات العلاقة بالخدمات (السياحة، الاتصالات، التعليم، الصحة، العمل، سلطة النقد، الخ)	خلق فرص عمل جديدة لحوالي 2000 شخص سنويا[12]. تحقيق نمو إجمالي في الصادرات بمعدل نمو سنوي[13] يبلغ 13%.

[12] تم تقدير العدد بناء على المشاريع المقترحة ضمن الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني.

[13] استنادا الى الاستراتيجية الوطنية للتصدير (2014-2018).

		▪ القيام بحملة إعلامية ترويجية كبيرة تحت عنوان "صنع في فلسطين". ▪ اعداد دليل للمصدرين. ▪ تعزيز دور الملحقين الاقتصاديين.		
تنمية وتطوير تجارة الخدمات.	▪ تنظيم ومأسسة تجارة الخدمات.	▪ تطوير السياسات الوطنية بشأن تجارة الخدمات. ▪ بناء قدرات فريق الخدمات الوطني. ▪ إدخال تحسينات في الخدمات وقدرتها التنافسية. ▪ الانضمام إلى التحالفات الدولية لقطاعات الخدمات المختلفة. ▪ توفير بيئة أعمال تجارية داعمة للتجارة في الخدمات.	مؤسسات القطاع العام (وزارة الخارجية، السياحة، الاتصالات، سلطة النقد، هيئة سوق رأس المال، وزارة العمل، الخ) القطاع الخاص	قطاع خدمات منظم وفاعل

الهدف الاستراتيجي الثاني: بيئة اعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار

تابع جدول (11) الاهداف الفرعية والتدخلات والأنشطة والنتائج المتوقعة للهدف الاستراتيجي الثاني

الهدف الفرعي	التدخلات	الانشطة	المؤسسات الشريكة	النتائج المتوقعة
توفير البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمار	▪ خلق إطار قانوني وتنظيمي منافس.	▪ مراجعة وتطوير القوانين والأنظمة والتعليمات وتحديثها. ▪ التسريع في المصادقة على مجموعة من القوانين والأنظمة. ▪ التركيز على منظور النوع الاجتماعي في القوانين والأنظمة. ▪ تعزيز دور التحكيم التجاري. بناء القدرات للجهات ذات العلاقة وخاصة في القضاء ▪ تسهيل تسجيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (م.ص.م.) خاصة النسوية منها.	القطاع الخاص الوزارات ذات العلاقة	تعديل مجموعة من القوانين والأنظمة حسب الأولويات.
توفير البنية التحتية الجاذبة للاستثمار	▪ تعزيز دور هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية	▪ بناء قدرات هيئة تشجيع الاستثمار. ▪ تفعيل النافذة الموحدة لتسجيل الاستثمار. ▪ تطبيق الحزم الاستثمارية. ▪ اعداد رزم حوافز.	هيئة تشجيع الاستثمار وزارات ومؤسسات ذات علاقة بالنافذة	زيادة عدد الاستثمارات المستفيدة من الحوافز الاستثمارية
	▪ توفير الخدمات الداعمة للاستثمار.	▪ تعزيز وتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ▪ توفير الكهرباء، والمصادر البديلة للطاقة. ▪ توفير شبكة للمياه وبأسعار معقولة. ▪ توفير شبكة نقل ومواصلات متطورة.	وزارة الاتصالات سلطة الطاقة وزارة النقل والمواصلات سلطة المياه وزارت ذات علاقة	تحسين مؤشر فلسطين في تقرير البنك الدولي حول بيئة الاعمال بخمسة درجات سنوياً اضافة الى تحسين مؤشر فلسطين

		▪ تطبيق النافذة الموحدة للخدمات في المناطق الصناعية		حسب معيار DTF.
	▪ انشاء المدن الصناعية المؤهلة.	▪ استمرار تطوير المناطق الصناعية. ▪ تقديم خدمات اعمال متطورة في المناطق الصناعية. ▪ إقامة منطقة لوجستية في اريحا. ▪ اقامة مخازن جمركية. ▪ اعداد دراسات جدوى لمناطق صناعية مؤهلة. ▪ اعداد دراسات خاصة بالحوافز في المناطق الصناعية ذات أولوية تنموية ▪ انشاء مناطق صناعية جديدة.	هيئة المناطق الصناعية والمدن الحرة	زيادة حجم الاستثمارات في المناطق الصناعية بنسبة 10% سنوياً.

الهدف الاستراتيجي الثالث: صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة

تابع جدول (11) الاهداف الفرعية والتدخلات والأنشطة والنتائج المتوقعة للهدف الاستراتيجي الثالث[14]

الهدف الفرعي	التدخلات	الانشطة	المؤسسات الشريكة	النتائج المتوقعة
تنظيم وتنمية وتطوير وتأهيل القطاع الصناعي	▪ تنفيذ قرار بقانون الصناعة	▪ إصدار الرخص الصناعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. ▪ الرقابة والتفتيش على المنشات الصناعية ومتابعة	سلطة البيئة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الزراعة، صحة البيئة هيئة تشجيع الاستثمار	قطاع صناعي منظم

[14] جميع مؤشرات الاداء تم تحديدها بناء على الاستراتيجية الوطنية للصناعة (2017 – 2026)

		إنتاجها بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. ▪ إعداد الدراسات والبرامج والمشاريع التي تعمل على تنمية وتطوير وتأهيل النشاط الصناعي في فلسطين. ▪ بناء قاعدة معلومات صناعية والعمل على تحديثها وتطويرها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. ▪ توفير كافة التسهيلات والإجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار الصناعي	هيئة المناطق الصناعية والمدن الحرة	
تطوير القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية	▪ اقرار وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة	▪ تنفيذ برنامج تحديث وتأهيل المنشآت الصناعية. ▪ متابعة انضمام فلسطين لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ▪ الاستفادة من برنامج التعاون الصناعي اليورومتوسطي. ▪ الاستفادة من برامج المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. ▪ تنفيذ برنامج لتطوير عدد من التجمعات العنقودية. ▪ انشاء مراكز إبداع وابتكار وحاضنات اعمال. ▪ تنمية القوى البشرية العاملة في الصناعة. ▪ تحفيز المنشآت على إنشاء مراكز الابتكار والبحث العلمي وتبني التكنولوجيات الجديدة.	وزارة الخاجية سلطة الطاقة القطاع الخاص الفريق الوطني لاعادة اعمار غزة الفريق الوطني للتخلات السياساتية في المناطق المسماة (ج) الجامعات الفلسطينية	زيادة كميات الإنتاج الصناعي بنسبة 3% سنويا. زيادة عدد العاملين والعاملات في القطاع الصناعي بنسبة 3% سنوياً.

		▪ تأهيل المنشآت الصناعية للمشاركة في العطاءات. ▪ إطلاق حملة توعية وإرشاد للمنشآت الصناعية حول كيفية الاستفادة من الاتفاقيات الدولية واتفاقيات التجارة الحرة. ▪ توعية القطاع الخاص بحوافز الاستيراد المباشر للمواد الخام وللآلات والمعدات لأغراض التصنيع. ▪ الشراكة والحوار مع مؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة بالقطاع الصناعي. ▪ إعادة تأهيل القطاع الصناعي في قطاع غزة ▪ تمكين وتأهيل المنشات الاقتصادية في القدس الشرقية. ▪ دعم وتطوير المنشآت الصناعية والموارد الطبيعية في المناطق المصنفة "ج". ▪ ترشيد استهلاك الطاقة في المصانع. ▪ التحول الى استخدام الطاقة الشمسية في توليد الطاقة في المنشآت الصناعية. ▪ تطبيق مبادئ الانتاج النظيف في المنشآت الصناعية.		
زيادة حصة المنتج المحلي في السوق الفلسطيني	▪ توسيع نطاق العمل على استبدال الواردات.	▪ اعداد خطة لتحديد السلع التي سيتم احلالها مع وضع الية للتنفيذ. ▪ تمكين المصانع من الاستفادة من قرار اعطاء الافضلية للمنتجات الوطنية في العطاءات المركزية. ▪ إلزام جميع الدوائر الحكومية بتامين جميع	وزارة المالية والتخطيط – المشتريات واللوازم العامة الادارة العامة للجمارك	زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% سنوياً.

		احتياجاتها ومشتريات ها المباشرة من المنتجات الوطنية.		
	▪ تطوير واقرار قانون حماية المنتج الوطني	▪ تمكين المنتجات الصناعية من الحصول على شهادات مطابقة محلية ودولية. ▪ تأهيل فرق من الادارة العامة للصناعة والقطاع الخاص على تطبيق قانون حماية الانتاج الوطني. ▪ تمكين المصانع من تطبيق اتفاقيات قواعد المنشأ وبما يشمل التراكم. ▪ المصادقة على القيمة المضافة للمنتج المحلي ▪ دعم وحماية المنتج الوطني بما فيه المنتج النسوي خاصة المنتجات التقليدية والحرفية. ▪ تحديد يوم خاص "لصنع في فلسطين". ▪ إنشاء موقع الكتروني خاص بالمنتج الوطني	مؤسسة المواصفات والمقاييس القطاع الخاص وزارة المالية والتخطيط	زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% سنوياً.
تنمية و دعم المنشآت الصناعية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (م.ص.م) وتعزيز ريادة الأعمال والابداع خاصة	▪ اقرار وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة	▪ وضع وتنفيذ استراتيجية للمنشآت م.ص.م. ▪ اعداد سياسة وطنية للتجمعات العنقودية. ▪ اعداد الية للحوار مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ▪ انشاء وتطوير حاضنات اعمال. ▪ تطوير تجمعات عنقودية. ▪ تطوير منتجات الجمعيات التعاونية خاصة النسوية. ▪ تنمية ورفع قدرات المنشآت م .ص.م. من خلال تقديم خدمات تطويرية لها متعلقة بالإنتاج، الجودة، التسويق التمويل.	القطاع الخاص سلطة النقد الوزارات ذات العلاقة بالتسجيل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	زيادة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة (م.ص.م) المسجلة رسمياً بنسبة 5% سنوياً.

للشباب والنساء.		▪ تطوير المنتجات الحرفية والتقليدية والتراثية. ▪ ضمان القروض للمنشآت م.ص.م. ▪ تسهيل الإجراءات اللازمة لتشجيع التسجيل الرسمي للمنشآت م.ص.م. ▪ بناء قاعدة بيانات موحدة للمنشآت م.ص.م. حساسة للنوع الاجتماعي. ▪ انشاء موقع الكتروني مختص بالمنشات م.ص.م.		
تطوير البنية التحتية للجودة بما ينسجم مع المتطلبات الدولية	▪ تنفيذ استراتيجية السياسة الوطنية للجودة	▪ تنفيذ برنامج لتطوير قدرات العاملين في المؤسسات ذات العلاقة ▪ تطوير قانون الاعتماد لهيئات تقييم المطابقة ومختبرات الفحص والمعايرة. ▪ التشجيع على الحصول على شهادات الجودة ▪ توقيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل المتعدد الأطراف الخاصة بأجسام الاعتماد الاقليمية منها والدولية. ▪ تطوير التوص يف والقياس وتقييم المطابقة (التفتيش والاختبار ومنح الشهادات) وبما ينسجم مع المتطلبات الدولية لتحقيق الاعتراف الدولي. ▪ تحديث وتطوير التعليمات الفنية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة	مؤسسة المواصفات والمقاييس وحدة الاعتماد وزارة الخارجية	ضمان قبول البضائع والخدمات التي ترد أو تنشأ من فلسطين أو تجري المتاجرة بها قبولا سهلا في الأسواق الوطنية والدولية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تنظيم السوق المحلي وحماية المستهلك

تابع جدول (11) الاهداف الفرعية والتدخلات والأنشطة والنتائج المتوقعة للهدف الاستراتيجي الرابع

الهدف الفرعي	التدخلات	الانشطة	المؤسسات الشريكة	النتائج المتوقعة
توفير (سلع وخدمات) آمنة وذات جودة.	▪ تنفيذ قانون حماية المستهلك والقوانين والأنظمة ذات الصلة.	▪ تطوير البيئة القانونية الناظمة. ▪ تحديث واستحداث تعليمات فنية الزامية. ▪ مطابقة السلع المنتجة والمستوردة للتعليمات الفنية الفلسطينية. ▪ رفع قدرات المفتشين واليات التفتيش. ▪ تكثيف الجولات الرقابية ▪ تحديث قائمة الأسعار الاسترشادية بشكل دوري. ▪ تعزيز المنافسة في السوق المحلي. ▪ الشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة.	لجنة تنظيم السوق جمعيات حماية المستهلك وزارة الزراعة الضابطة الجمركية هيئة الاستيطان	زيادة في تنظيم السوق وانفاذ قانون حماية والمستهلك.
منع التهريب واغراق السوق بمنتجات المستوطنات	▪ تنفيذ قانون مكافحة وحظر منتجات وخدمات المستوطنات.	▪ تكثيف الجولات في الأسواق بالتنسيق مع الضابطة الجمركية. ▪ تحديث دليل منتجات المستوطنات.		سوق خال من منتجات المستوطنات.
التوعية والإرشاد.	▪ زيادة وعي وتثقيف المواطن	▪ عمل حملات تثقيفية حول حق المواطن في الحصول على سلع وخدمات مطابقة وامنة. ▪ تعريف المواطن بضرورة دعم المنتج الوطني ومكافحة منتجات المستوطنات. ▪ التعريف بنظام الشكاوى من أجل التقدم بالشكاوى والبلاغات في حال وجود مخالفات. ▪ انشاء بوابة الكترونية خاصة برفع الوعي لدي المستهلك الفلسطيني.	هيئة الإذاعة والتلفزيون وسائل الاعلام	زيادة حصة المنتج الوطني في السوق. ضبط المنتجات المخالفة.

القسم الثامن

بيانات سياسة البرامج

تتقاطع الأهداف الاستراتيج ية الأربعة ضمن برنامجين من برامج وزارة الاقتصاد الوطني . **البرنامج الأول : التنمية الصناعيّة والتجاريّة** ويساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الاستراتيجي القطاعي الأول والثاني والثالث و**البرنامج الثاني: حماية المستهلك** فيساهم بشكل أساسي في تحقيق الهدف الاستراتيجي الرابع.

جدول (12) بيان ومخرجات سياسة البرنامج الأول: التنمية الصناعيّة والتجاريّة

الهدف الفرعي	التدخلات السياساتية
▪ تنويع الشركاء التجاريين وإيجاد أسواق بديلة. ▪ تسهيل التجارة الفلسطينية حسب أفضل الممارسات العالمية. ▪ تشجيع وتنمية الصادرات الفلسطينية. ▪ تشجيع الاستيراد المباشر من غير إسرائيل. ▪ خلق إطار قانوني وتنظيمي منافس. ▪ تطوير البنية التحتية الداعمة للاستثمار. ▪ تطوير القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية. ▪ زيادة تنافسية المنتج الوطني الفلسطيني. ▪ توفير البنية التحتية والخدمات الداعمة لنمو الصناعة. ▪ تنمية ودعم المنشآت الصناعية متناهية الصغر والصغيرة	▪ تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة، وتوقيع اتفاقيات جديدة مع دول العالم. ▪ إنشاء وتطوير المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة. ▪ توفير البيانات الإحصائية اللازمة لأغراض الدراسات والأبحاث والتخطيط. ▪ بناء السجلات الإدارية والمركزية. ▪ دعم وحماية المنتج الوطني وتطوير جودته. ▪ استبدال الواردات. ▪ زيادة ثقة المستهلك في المنتج الوطني. ▪ تنمية الصادرات. ▪ إعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية في العطاءات والمشتريات الحكومية. ▪ الترويج لصنع في فلسطين. ▪ اعداد قاعدة بيانات صناعية حساسة للنوع الاجتماعي. ▪ توفير الخدمات اللازمة للصناعة وبأسعار مناسبة. ▪ ربط قطاع الخدمات في تنمية الصناعة. ▪ التركيز على دعم وتطوير المنشآت الصناعية والموارد الطبيعية في المناطق المسماة "ج". ▪ تطوير المنشآت الصناعية والحرفية في القدس الشرقية وقطاع غزة. ▪ توفير بنية تحتية تكنولوجية تدعم وتحفز الابتكار في كافة القطاعات.

والمتوسطة (م.ص.م) وتعزيز ريادة الاعمال والابداع خاصة للشباب والنساء. ▪ تطوير البنية التحتية للجودة في فلسطين وبما ينسجم مع المتطلبات الدولية.	▪ الشراكة والحوار الكامل مع مؤسسات القطاع الخاص. ▪ تطوير العلاقات مع المنظمات الإقليمية والدولية. ▪ تشجيع إقامة صناعات جديدة واستراتيجية.

تابع جدول (12) بيان ومخرجات سياسة البرنامج الثاني: حماية المستهلك

الهدف الفرعي	التدخلات السياساتية
▪ توفير سلع امنة للاستخدام والاستهلاك ▪ مكافحة وحظر منتجات وخدمات المستوطنات ▪ مكافحة الغش والتزوير والتقليد ▪ اشهار الأسعار للسلع والخدمات ▪ التوعية والارشاد	▪ تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية على كافة السلع المنتجة والرقابة على مواصفات السلع المستوردة وتطبيق التشريعات والقوانين بحق المخالفين. ▪ ابراز دور والية عمل الجهات الرقابية امام المستهلك الفلسطيني ومراقبة الأسعار ▪ تشجيع تطبيق أنظمة الجودة في المنشآت الاقتصادية

القسم التاسع

خطة العمل

يتناول هذا القسم التخطيط للمبادرات التي ستقوم بها وزارة الاقتصاد الوطني في إطار الخطة الوطنية للقطاع الاقتصادي وبحاجة إلى إقرار أو مراجعة من مجلس الوزراء مثل مشاريع القوانين واللوائح أو الانضمام إلى الاتفاقيات والمؤسسات الدولية أو اعتماد أوراق استراتيجية أ و خطط استراتيجية فرعية، وذلك حتى يتسنى لمجلس الوزراء التخطيط المسبق للأعمال المطلوبة منه لدعم الاستراتيجية.

جدول (13) خطة العمل

نوع الوثيقة	وصف مختصر (الهدف)	عنوان المبادرة[15]	السنة
مشروع قرار بقانون	مشروع قانون الشركات او التعديل على القانون الحالي.	قانون الشركات	2018/2017
مشروع قرار بقانون	تشجيع براءات الاختراع ونماذج المنفعة وحفظ حقوق المخترعين.	قانون الملكية الصناعية	2018/2017
مشروع قرار بقانون	تنظيم السوق الداخلي من الاحتكار وضمان المنافسة العادلة.	قانون المنافسة	2018/2017
مشروع قرار بقانون	تسوية الديون خاصة في حال الإفلاس.	قانون تسوية الديون	2018/2017
مشروع قرار بقانون	حماية المنتج المحلي.	قرار قانون حماية المنتج الوطني	2018/207
مشروع قرار بقانون	تنظيم قطاع الوكالات التجارية.	الوكلاء التجاريين	2022-2019
مشروع قرار بقانون	تحديد السياسة التجارية لفلسطين	قانون التجارة الخارجية	2022-2019
مشروع قرار بقانون	تحديث القانون الحالي ليفي والمتطلبات الحالية	قانون التجارة	2022-2019

[15] تجدر الإشارة أن المبادرة تتضمن إعداد مسودة القانون والسعي نحو إقراره ضمن الآلية المتاحة حاليا في ظل غياب المجلس التشريعي.

مشروع قرار بقانون	تشجيع الاستثمار في تلك المناطق والتر ويج للصناعة المحلية. تنظيم عمل المدن الصناعية	قانون هيئة لمدن والمناطق الصناعية الحرة	2022-2019
مشروع قرار بقانون	حماية المستهلك من المنتجات الرديئة المنتجة محليا او المستوردة.	قانون حماية المستهلك	2022-2019
مشروع قرار بقانون	تعديل بعض بنود القانون لمصل حة المنتج المحلي والمستهلك.	قانون المواصفات والمقاييس	2022-2019
مقترح نظام	التشريعات الناظمة للشركات غير الربحية.	نظام الشركات غير الربحية	2018/2017
مقترح نظام	زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.	السياسة الوطنية للصناعة	2018/2017
مشروع قرار بقانون	قانون الاعتماد لهيئات تقييم المطابقة ومختبرات الفحص والمعايرة.	قانون الاعتماد لهيئات تقييم المطابقة	2022-2019
مقترح نظام	التعليمات الفنية الالزامية	نظام التعليمات الفنية الالزامية	2018/2017
مقترح السياسة التجارية	الاستراتيجية الوطنية لتنظي م وتشجيع التبادل التجاري والاتفاقيات حسب المعايير العالمية.	السياسة التجارية	2022-2019
مقترح نظام	مأسسة عمل وتوضيح مسؤوليات الاتحاد العام والاتحادات التخصصية.	الاتحاد العام للصناعات	2022-2019

القسم العاشر

خطة ادارة القطاع الاقتصادي

اهتمت مجموعة إدارة التخطيط والموازنة أثناء تطوير بيان سياسة البرامج وتطوير النتائج القطاعية والتدخلات السياساتية مع الشركاء على وضع تدابير خاصة في إدارة الاستراتيجية القطاعية لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتلاشي التشتت في عمل المؤسسات ذات العلاقة وخاصة مؤسسات المجتمع المدني وا لمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين، وبشكل مختصر ستعمل مجموعة إدارة التخطيط والموازنة بشكل متكامل على تفعيل واستحداث مجموعة من الآليات التي تضمن الوصول إلى الكفاءة والفاعلية بالتنسيق الوزارات الأخرى (الزراعة والسياحة والمالية وغيرها) ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومن أهم هذه التدابير ما يلي:

1. **زيادة فعالية مجموعة عمل القطاع الا قتصادي** التي تضم في عضويتها المؤسسات الفلسطينية، المانحين والمنظمات والمؤسسات الدولية ويتشارك في رئاسة المجموعة كل من وزارة الاقتصاد الوطني والبنك الدولي ، وستستمر مجموعة عمل القطاع الاقتصادي (مجموعة عمل القطاع الخاص والتجارة) بالاضطلاع بدورها في تنسيق جهود التنمية في القطاع الاقتصادي والتي تنفذ من خلال شركاء التنمية المختلفين، بما في ذلك تنسيق جهود المؤسسات المختلفة العاملة في القطاع والرامية للمساهمة في تنفيذ هذه الإ ستراتيجية ومشاريعها، وفي هذا الإطار، ستلعب مجموعة عمل القطاع الاقتصادي (القطاع الخاص والتجارة) دوراً محورياً في تعزيز آليات تبادل المعلومات والتنسيق بين الجهات المانحة والحكومة حول المشاريع والبرامج التي يتم التخطيط ورصد المصادر لها لتحقيق أهداف استراتيجية القطاع الاقتصادي، وبشكل أكثر تحديداً، ستولي مجموعة عمل القطاع الاقتصادي المهام التالية أهمية قصوى خلال السنوات الستة القادمة، وستضع الآليات المناسبة للقيام بها:

- مساعدة الجهات المانحة في توفيق المساعدات بالنسبة للاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني.
- تنسيق ومواءمة مساعدة الجهات المانحة لمنع الازدواجية وضمان تنفيذ المشاريع وفقاً للأوليات التي تم تحد يدها في استراتيجية القطاع الاقتصادي.

- العمل كمصدر رئيسي للمعلومات بالنسبة للاحتياجات والإنجازات، التمويل من الجهات المانحة والثغرات في القطاع الاقتصادي.

- المساهمة الفعالة في جمع نتائج المشاريع والبرامج المختلفة التي تنفذها المؤسسات المحلية والأجنبية والدولية في القطاع، وذلك للمساهمة في رصد التقدم في تحقيق أهداف القطاع الاستراتيجية.

وستستمر مجموعة عمل القطاع الا قتصادي في عرض تقاريرها بشكل منتظم، مع العمل على زيادة الترابط وبشكل تدريجي بين هذه التقارير واستراتيجية القطاع لتصبح هذه التقارير مع نهاية العام 2019 بمثابة تقارير تعكس التقدم في تنفيذ استراتيجية القطاع الاقتصادي وفقاً للأهداف التي وضعتها.

2. تفعيل دور الفريق الوطني (مجموعة الاستراتيجية القطاعية) في التنسيق بين المؤسسات ا لحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال عقد اجتماع نصف سنوي لمراجعة الاستراتيجية بناء على تقارير عمل يوفرها نظام الرصد والتقييم للاستراتيجية وتساهم في تغذيته مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات ذات العلاقة، وتعتبر تشكيلة الفريق الوطني الحالية تعطيها القدرة على إدارة اعمال التنسيق والتي قد توصل مؤسسات القطاع الاقتصادي الى اعتماد نهج وسياسات عمل تكاملية تجاه تحقيق الرؤية.

اما داخل وزارة الاقتصاد الوطني، سيتم اتباع الإجراءات التالية:

3. تفعيل دور مجموعة ادارة التخطيط والموازنة في الرصد والتقييم : ستعمل وزارة الاقتصاد الوطني على توسيع مجموعة إدارة التخطيط والموازنة وستناط به مسؤولية ضمان التكامل والانسجام بين مخرجات البرامج واتخاذ القرارات بتعديل المسار ان لزم الامر . سيجتمع أعضاء المجموعة في بداية كل شهر من اجل تبادل الخبرات حول أنشطة الوزارة ويجتمع أعضاء المجموعة كل ستة أشهر لعرض ونقاش تقارير وخطط البرامج النصف سنوية.

4. مراجعة تصميم البرامج: ستعمل ادارة السياسات والدراسات الاقتصادية على تنظيم سلسلة أنشطة للبرامج من اجل مراجعة سلسلة النتائج (المخرجات، الأهداف، الغايات) بناء على مجمل الوظائف والأنشطة وال خدمات التي تقوم بها

وزارة الاقتصاد الوطني والدروس المستفادة واولويات المحافظات ، ويشارك فريق الإدارة العامة للسياسات والدراسات الاقتصادية اثناء مراجعة تصميم البرامج ممثلين عن مديريات الا قتصاد الوطني والإدارات العامة وخبراء ومهتمين في مجال عمل كل برنامج ، وتضمن ايضاً اعمال المراجعة تطوير مؤشرات قياس الأداء ومصفوفة الرقابة والتقييم لكل برنامج واخيراً تدابير التنفيذ.

5. استكمال العمل في نظام الرصد والتقييم : ستعمل ادارة السياسات والدراسات الاقتصادية على نظام رصد وتقييم للبرامج الثلاثة في الوزارة بمشاركة جميع المعنين من وزارة الاقتصاد الوطني والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة. تشمل عمل المراجعة تطوير أدوات جمع المعلومات وضمان توفر الخبرة والحافز في الكوادر في وزارة الاقتصاد الوطني على جمع وتفريغ وتحليل البيانات بموضوعية ومهنية عاليين.

6. تطوير الخطط السنوية للبرامج: ستعمل وزارة الاقتصاد الوطني على تطوير خطة عمل سنوية لكل مديرية ولكل إدارة عامة بالاستناد الى مخرجات ومهام البرامج وستعمل ادارة السياسات والدراسات الاقتصادية على تجميع الخطط وإصدار خطة عمل الوزارة السنوية.

7. موائمة الخطط الاستراتيجية الفرعية وتطوير خطط فرعية جديدة: ستعمل وزارة الاقتصاد الوطني بمشاركة جميع المعنيين في كل قطاع فرعي على مراجعة استراتيجية القطاع الفرعي لضمان انسجامها مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى من حيث الأهداف والاولويات والتدخلات والإطار الزمني.

القسم الحادي عشر

الربط ما بين الأهداف الاستراتيجية وغايات التنمية المستدامة

ترتبط التنمية المستدامة ارتباطا وثيقا بالاستقلال السياسي والاقتصادي، حيث أنه لا يمكن تحقيق التنيمة في ظل وجود الاحتلال. وقد أجمع المجتمع الدولي على تبني وثيقة الامم المتحدة المعتمدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تضمنت 17 هدفا و169 غاية، وهي اهداف وغايات متكاملة تحقق التوازن بين الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وقد تم تشكيل الفريق الوطني للتنمية المستدامة الذي يضم في عضويته ممثلين عن الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني حيث تم توزيع الأهداف على الجهات المسؤولة من الوزارات الحكومية بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز إدماج غايات التنمية المستدامة في الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية 2017- 2022 وتحديد الجهات المسؤولة عن تنسيق الجهود الوطنية لمتابعة تنفيذ كل هدف من اهداف التنمية المستدامة.

وقد تم تكليف وزارة الاقتصاد الوطني بالشراكة مع وزارتي العمل والاشغال العامة ومنظمة العمل الدولية و UNOPS لتحقيق الاهداف التالية:

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتج وتوفير العمل اللائق للجميع. ومن غاياته الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وبخاصة نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 7% على الاقل في اقل البلدان نموا وتحقيق اعلى من الانتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الانشطة الانتاجية وفرص العمل اللائق ومباشرة الاعمال الحرة وغيرها.

الهدف التاسع: اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار . ومن الغايات اقامة هياكل اساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود وتعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وزيادة حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم على الخدمات المالية وغيرها.

وحيث أن أهداف التنمية المستدامة التي ترتبط ارتباطا وثيقا مع الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية الاقتصادية تشمل ما يلي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر، الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين، الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الهدف التاسع : الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الهدف العاشر : الحد من أوجه عدم المساواة، والهدف الثاني عشر: الاستهلاك والانتاج المستدام . تم تضمين جميع هذه الأهداف في الخطة المعدة لتطبيق الأهداف الاستراتيجية، حيث نصت الخطة على جهود الحكومة من أجل إعا دة بناء القطاعات الانتاجية مما يساهم في يخلق فرص العمل التي من شأنها أن تحسن مستوى المعيشة والأجور وبالتالي تقلل من عدم المساواة، وتم أيضاً التركيز على دعم المنش آت وخاصة النسوية، بالإضافة إلى السياسات التي سيتم من خلال تطبيقها تسهيل الإجراءات من أجل تسجيل المنشآت ودعم الريادة والإبداع مما سيؤدي إلى جسر فجوة الأجور ويساهم في تقليل عدم المساواة، بالإضافة إلى تطبيق القوانين وأثره في تحسين البيئة الاستثمارية مما يزيد ثقة المستثمرين في السوق الفلسطينية ويشجع على افتتاح استثمارت تعمل على تشغيل الأيدي العاملة وأثر ذلك على تقليل الفقر . نصت الأهداف أيضا على تشجيع الانتقال إلى الا قتصاد الخضر والترشيد في استخدام الطاقة والتشجيع على استخدام الطاقة ال شمسية وأثر ذلك في الانتاج و الاستهلاك المستدام، بالإضافة إلى تشجيع إعادة التدوير.

الملاحق

ملحق رقم (1): اعضاء مجموعة إدارة التخطيط والموازنة

رئيس المجموعة: معالي الوزيرة عبير عودة	
الرقم	**العضو**
.1	طارق المصري /نائب الرئيس
.2	ابراهيم القاضي / مدير برنامج
.3	منال فرحان / مدير برنامج
.4	فراس حمزه / مدير برنامج
.5	همسة حبايب /عضو
.6	عزمي عبد الرحمن /عضو

ملحق رقم (2): أعضاء الفريق الوطني للاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022

الرقم	الجهة	العضو
منسق الفريق الوطني: عزمي عبد الرحمن		
1.	**فريق وزارة الاقتصاد الوطني**	
1.1	إدارة السياسات	رشاد يوسف
2.1	إدارة التنمية الصناعية	منال فرحان
3.1	إدارة التجارة	منال دسوقي
4.1	إدارة حماية المستهلك	إبراهيم القاضي
5.1	إدارة الشركات	د. حاتم سرحان
6.1	إدارة الملكية الفكرية	علي ذوقان
7.1	وحدة منظمة التجارة الدولية	رمضان بدحه
8.1	وحدة النوع الاجتماعي	جهاد جرايسه
9.1	دائرة المشاريع	ناهض القدسي
10.1	لجنة الموازنة	طارق المصري
11.1	إدارة العلاقات الدولية	رأفت ريان
12.1	الادارة القانونية	عبير أبو النجا
2.	**المؤسسات المساندة لوزارة الاقتصاد الوطني**	
1.2	هيئة المدن الصناعية	فدوى عازم
2.2	هيئة المواصفات والمقاييس	محمد السيد
3.2	هيئة تشجيع الاستثمار	غدير حثناوي
3.	**مؤسسات القطاع الخاص**	
1.3	الإتحاد العام للصناعات	نصر عطياني
2.3	الإتحاد العام للغرف التجارية الصناعية	رياض عوبضه
3.3	مركز التجارة الفلسطيني _ بال تريد	شوقي مخطوب
4.3	اتحاد جمعيات رجال الأعمال	ماجد معالي
4.	**أكاديميون خبراء ومؤسسات بحثيه، ومؤسسات القطاع الأهلي**	
1.4	معهد ماس	رجا الخالدي

2.4	جامعة بيرزيت	د. سهيل سلطان
.5	**المؤسسات الحكومية ذات العلاقة**	
1.5	وزارة المالية والتخطيط	أنور قباجه
2.5	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	حسام خليفه
3.5	هيئة سوق رأس المال الفلسطينية	بشار زعرور
.6	**مؤسسات وطنية**	
1.6	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	طاهر المصري

ملحق رقم (3): الجهات التي تمت مقابلتها خلال اعداد الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022

فيما يلي قائمة بأسماء ممثلي القطاع الخاص والمانحين والمؤسسات الاكاديمية/ البحثية الذين تم مقابلتهم.

أولا: القطاع الخاص

الرقم	الجهة/ المؤسسة	اسم الشخص	المسمى الوظيفي
.1	صندوق الاستثمار الفلسطيني	د. محمد مصطفى	وزير اقتصاد سابق/ رئيس مجلس ادارة
.2	مجموعة سرنقرط العالمية	م. مازن سنقرط	وزير اقتصاد سابق / مدير تنفيذي
.3	شركة الشرق للالكترود	السيد كمال حسونه	وزير اقتصاد سابق / رئيس مجلس ادارة
.4	غرفة تجارة وصناعة بيت لحم	د. سمير حزبون	أستاذ اقتصاد/ رئيس غرفة تجارية / رئيس مجلس إدارة تطوير منطقة صناعة بيت لحم
.5	غرفة تجارة وصناعة الخليل	م. محمد غازي الحرباوي	رئيس غرفة تجارية / رئيس اتحاد تخصصي
.6	شركة باديكو القابضة	السيد سمير حليله	رئيس تنفيذي
.7	شركة بالتل	السيد معن ملحم	مدير تنفيذي
.8	شراكات	السيد نسيم نور	مدير تنفيذي
.9	بالتريد	السيدة حنان طه	مدير تنفيذي
.10	بالتريد	السيد شوقي مخطوف	مدير السياسات
.11	غرفة تجارة وصناعة غزة	السيد ماهر الطباع	مدير العلاقات العامة
.12	المنطقة الصناعية كارني / غزة	عدد من أصحاب المصانع	رجال اعمال / مستثمرين

ثانيا: المانحين

الرقم	الجهة/ المؤسسة	اسم الشخص	المسمى الوظيفي
.13	القنصلية الامريكية	السيد جيمس تيرنر	الملحق الاقتصادي
.14	القنصلية الامريكية	السيد سام روثنبرغ	نائب الملحق الاقتصادي
.15	الاتحاد الاوروبي	السيد توماس بوير	مدير مشروع القضايا الاقتصادية
.16	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	د. كريستينا بيتاسي	مديرة مشروع
.17	الممثلية الهولندية	السيدة هيني دي فرايس	نائب الممثل
.18	الممثلية الهولندية	السيدة صبحة غنام	مدير مشروع القطاع الخاص
.19	الممثلية الكندية	السيد دافيد فورنير	مدير برنامج التعاون

.20	الممثلية الكندية	السيدة ساندي ماكلبين	مسؤول تطوير القطاع الخاص
.21	البنك الدولي	السيد عبد الوهاب الخطيب	مسؤول تطوير القطاع الخاص
.22	القنصلية السويدية	السيدة شادن كاتبه	مسؤول القطاع الخاص
.23	التعاون البريطاني	السيدة ليندسي ديوراند	مسؤول تطوير القطاع الخاص
.24	التعاون البريطاني	السيدة جيميما فايبرت	مسؤول القطاع المالي
.25	الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	السيد مات هاتشر	المسؤول الاقتصادي
.26	الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	السيد مارك هاي لاند	مستشار
.27	الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	السيد جرير ديريني	مدير برنامج
.28	الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	السيد تايلر هولت	خبير اقتصادي اقليمي

ثالثا: المؤسسات الاكاديمية / البحثية

الرقم	الجهة/ المؤسسة	اسم الشخص	المسمى الوظيفي
.29	جامعة بوليتكنك فلسطين	د. عماد الخطيب	رئيس جامعة/ رئيس الاكاديمية الفلسطينية للعلوم والتكنولوجيا
.30	معهد ماس	د. نبيل قسيس	المدير التنفيذي
.31	معهد ماس	السيد رجا الخالدي (عبر الهاتف)	باحث

رابعا: الوزارات والهيئات الحكومية

الرقم	الجهة/ المؤسسة	اسم الشخص	المسمى الوظيفي
.32	وزارة الزراعة	د. سفيان سلطان	وزير
.33	وزارة الاقتصاد الوطني	السيد فادي عبد اللطيف	مستشار الوزير
.34	وزارة الاقتصاد الوطني	السيد طارق المصري	نائب رئيس مجموعة إدارة التخطيط والموازنة
.35	وزارة الاقتصاد الوطني	م. منال فرحان	وكيل الوزارة
.36	وزارة الاقتصاد الوطني	م. زياد طعمه	وكيل مساعد

.37	وزارة الاقتصاد الوطني	السيدة سها عوض الله	مستشار الوزير للشؤون الاقتصادية
.38	وزارة الاقتصاد الوطني	السيد جواد المعطي	الادارة العامة للتجارة
.39	وزارة الاقتصاد الوطني	السيد لويس أبو غطاس	مستشار سياسة التجارة
.40	وزارة الاقتصاد الوطني	د. ريان درويش	مدير
.41	وزارة الاقتصاد الوطني	السيد محمد حميدان	مدير
.42	هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية	السيد هيثم وحيدي	الرئيس التنفيذي
.43	هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية	السيدة غدير حثناوي	مدير
.44	مؤسسة المواصفات والمقاييس	السيد حيدر حجة	مدير عام
.45	الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة	السيدة فدوى عازم	مدير التخطيط والدراسات
.46	وزارة المالية والتخطيط	السيد عامر نور	مدير

ملحق رقم (4): تحديد واحتساب تكلفة أهداف ومخرجات الاستراتيجية القطاعية

فيما يلي عرض لقائمة المشاريع المقترحة لتحقيق كل هدف استراتيجي ودور الوزارة واللكلفة المتوقعة بالشيكل الاسرائيلي:

الهدف الاستراتيجي	قائمة المشاريع	دور وزارة الاقتصاد الوطني والشركاء	التكلفة الكُلِيَة للهدف الاستراتيجي لسنوات (2017-2019)	التكلفة الكلية لسنوات (2020-2022)	السنوات					
					1	2	3	4	5	6
اقتصاد فلسطيني مستقل	إقرار السياسة التجارية.	مراجعة وارسال وثيقة السياسة التجارية الى مجلس الوزراء.	2017: 4150000 2018: 4150000 2019: 4150000	2020-2022: 12450000	x					
	الانضمام الى المنظمات العالمية.	اعداد الدراسات والوثائق المطلوبة والتنسيق مع وزارة الخارجية.			x	x	x			
	تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتصدير.	التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص وتسهيل عمل المجلس المعني بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير.			x	x	x	x	x	x
	تعيين ملحقين تجاريين/ فتح مكاتب تمثيل تجاري.	التنسيق مع وزارة الخارجية الفلسطينية وتحديد الأسواق المستهدفة بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص مع ضرورة مأسسة نظام الملحقين التجاريين.			x	x	x	x	x	x
	مناقشة ملف بروتوكول باريس الاقتصادي.	مناقشة بنود الاتفاقية الموقعة مع الطرف الاخر.			x	x				
	تطوير وتفعيل الاتفاقيات التجارية الموقعة.	تشكيل لجان لدراسة وتقييم جميع الاتفاقيات الموقعة ووضع خطط لتفعيلها بالت عاون مع مؤسسات القطاع العام والخاص.			x	x	x	x	x	x
	توقيع اتفاقيات	دراسة و تحديد الأسواق المستهدفة بالتنسيق مع			x	x	x	x	x	x

	اقتصادية/ مذكرات تفاهم جديدة.	مؤسسات ا لقطاع الخاص مع التركيز على فتح أسواق جديدة.										
	تطوير قاعدة بيانات تجارية.	متابعة بناء قاعدة البيانات التجارية عن السوق المحلي والأسواق الشريكة تجاريا وربط البيانات مع الشركاء.		x	x							
	تفعيل تطبيق اتفاقية اغادير.	تحديد القطاعات المستهدفة ووضع خطة عمل.		x	x	x	x	x	x	x	x	x
	تفعيل تطبيق اتفاقية GAFTA	مراجعة الاتفاقية ووضع خطة عمل مع سفارات فلسطين في الدول العربية.		x	x	x	x	x	x	x	x	x
	تعميق الشراكة الفلسطينية الاوروبية.	دراسة تحليلة حول الشراكة الفلسطينية الاوروبية. Full association agreement بالتعاون مع أعضاء اللجنة المشتركة من الوزارات المختلفة (الزراعة، الجمارك، هيئة المناطق الصناعية، مؤسسة المواصفات والمقاييس)		x								
	تفعيل التجارة مع اعضاء منظمة التعاون الإسلامي.	مراجعة الاتفاقية ووضع خطة عمل مع سفارات فلسطين في الدول الإسلامية (التعاون مع وزار ة الخارجية)		x	x	x	x	x	x	x	x	x
	انشاء مناطق تخزين جمركي	انشاء 3 مناطق تخزين جمركي في شمال ووسط وجنوب الضفة		x	x	x	x	x	x	x	x	x
	انشاء مناطق لوجستية	انشاء مناطق لوجستية في المناطق الصناعية واخرى مع مناطق التخزين الجمركي		x	x	x	x	x	x	x	x	x
	النافذة الموحدة.	انشاء نافذ ه موحدة مع الشركاء على المعابر التجارية.		x	x	x	x	x	x	x	x	X

	الربط الالكتروني.	تبسيط الاجراءات والربط الالكتروني مع الشركاء.			x	x	x	x	x	x		
	بناء قدرات في مجال تسهيل التجارة.	اعداد خطة تدريبية لتحديد الاحتياجات التدريبية لطواقم الوزارة والمؤسسات الشريكة من اجل تسهيل التجارة.			x	x	x	x	x	x		
	اعداد فريق مفاوض لتجارة الخدمات والسلع.	بناء قدرات فريق وطني مفاوض.			x							
	اعداد استراتيجية تصدير لتجارة الخدمات	تطوير استراتيجية خاصة بتصدير تجارة الخدمات بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام ذو العلاقة والقطاع الخاص			x							
	هيكلية قطاع الخدمات	إعادة هيكلة القطاع وتشكيل ائتلاف مزودي الخدمات			x							

الهدف الاستراتيجي	قائمة المشاريع	دور وزارة الاقتصاد الوطني والشركاء	التكلفة الكُلِيَة للهدف الاستراتيجي لسنوات (2017-2019)	التكلفة الكلية لسنوات (2020-2022)	السنوات					
					1	2	3	4	5	6
بيئة اعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار.	مراجعة وإقرار القوانين الداعمة للتنمية الاقتصادية	مراجعة وإقرار القوانين ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة من القطاع العام و الخاص من اجل المصادقة عليها.	2017: 3000000 2018: 3150000 2019: 3300000	2020-:2022 10000000	x	x	x			
	مراجعة وإقرار الأنظمة الداعمة للتنمية الاقتصادية	مراجعة وإقرار الأنظمة ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص من اجل إقرارها من قبل مجلس الوزراء.			x	x				
	توفير تامين ضد مخاطر الاستثمار	التنسيق مع الدول المانحة و المؤسسات ذات العلاقة.				x	x			
	تقديم خدمات الكترونية	انشاء البوابة الالكترونية للوزارة بعد مراجعة وتعديل جميع الإجراءات والنماذج			x	x	x			
	تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص	اعداد ورقة توضح ا لتركيبة الجديدة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتماشى والطموحات المستقبلية.			x					
	تنفيذ سياسة وخطة الجودة	دعم ومساندة مؤسسة المواصفات والمقاييس.			x	x	x	x	x	x
	الاعتراف المتبادل مع	التنسيق مع الجهات ذات العلاقة مثل وزارة			x	x	x	x	x	x

	الدول بالمواصفات الفلسطينية	الخارجية ومؤسسة المواصفات والمقاييس.										
	تطوير قانون الاعتماد لهيئات تقييم المطابقة ومختبرات الفحص والمعايرة.	تطوير واعتماد قانون الاعتماد لهيئات تقييم المطابقة ومختبرات الفحص والمعايرة بالتنسيق مع وحدة الاعتماد و مؤسسة المواصفات والمقاييس.			x	x						
	تطوير نظام التعليمات الإلزامية الفنية.	التنسيق مع مؤسسة المواصفات والمقاييس لتطوير التعليمات حسب المتطلبات الدولية والمؤسسات ذات العلاقة بالتعليمات			x	x						
	تفعيل خدمات النافذة الموحدة للاستثمار.	تفعيل دور مندوبي الوزارات في الهيئة للتراخيص وتسجيل المشاريع الاستثمارية.			x	x	x					
	تعزيز اللامركزية في تقديم خدمات الوزارة.	البناء على ما تم انجازه بغرض التسهيل على اصحاب الاعمال خاصة م.ص.م.			x	x	x	x	x	x	x	x
	خارطة الاستثمار التفاعلية.	تحديث الخارطة الاستثمارية بغرض تحديد الأولويات القطاعية شاملة القدس ومناطق "ج".			x	x	x					
	تشجيع الاستثمار في المناطق المهمشة.	مساندة هيئة تشجيع الاستثمار في تطبيق أدوات الحزم الاستثمارية خاصة في مناطق "ج" والقدس.			x	x	x	x	x	x	x	x
	تشجيع وتحفيزالمنشآت الاقتصادية العاملة في القدس الشرقية.	اعداد وتنفيذ مشاريع لدعم ومساندة مؤسسات ومنشات القدس الاقتصادية (صناعية وفنادق وغيرها).			x	x	x	x	x	x	x	x

	تعزيز صمود تجار البلدة القديمة في القدس.	تأهيل المحلات التجارية ومساندة التجار بالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة القدس.			x	x	x	x	x	x
	ضمانات بنكية للاستثمار في القدس.	التنسيق مع البنوك من اجل اعداد برامج خاصة للمستثمرين في القدس.			x	x	x	x	x	x
	تشجيع وتحفيز المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع غزة	تسريع العمل على برامج اعادة الاعمار للمنشآت الاقتصادية.				x	x	x	x	x
	تشجيع وتحفيز المنشآت الاقتصادية العاملة في مناطق"ج"	اعداد وتنفيذ مشاريع لدعم ومساندة المنشآت الاقتصادية العاملة في مناطق "ج".			x	x	x	x	x	x
	توفير الخدمات الداعمة للاستثمار.	التنسيق مع الشركاء من أجل إعداد مشاريع بنى تحتية تعنى بالتكنولوجيا، والمياه، والطاقة، والنقل.			x	x	x	x	x	x

الهدف الاستراتيجي	قائمة المشاريع	دور وزارة الاقتصاد الوطني والشركاء	التكلفة الكُلِيَة للهدف الاستراتيجي لسنوات (2017-2019)	التكلفة الكلية لسنوات (2020-2022)	السنوات					
					1	2	3	4	5	6
صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة.	اعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للمنشآت م.ص.م.	اعداد ال سياسة متناغمة مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية مع التركيز على تحفيز وصول النساء الى الموارد والمصادر.	2017: 54750000 2018: 54750000 2019: 54750000	2020-:2022 164250000	x					
	قاعدة بيانات موحدة للمنشآت م.ص.م.	تطوير قاعدة بيانات شاملة لجميع المنشآت الاقتصادية م .ص.م (حساسة للنوع الاجتماعي) بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء واللجنة الوطنية للسجل التجاري.			x	x	x			
	تنمية ورفع قدرات المنشآت م.ص.م.	الاشراف على مشاريع التحديث الصناعي بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.			x	x	x	x	x	x
	توفير برنامج قروض للمنشآت م.ص.م.	تصميم برامج تمويلية خاصة بالمنشات م .ص.م. (حساسة للنوع الاجتماعي) تشمل القدس بالتنسيق مع المؤسسات المالية.			x	x	x	x	x	x
	التسجيل الرسمي للمنشآت م.ص.م.	الترويج وتسهيل تسجيل المنشآت م .ص.م. التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص			x	x	x	x	x	x
	سياسة وطنية للتجمعات العنقودية.	اعداد السياسة متناغمة مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية.			x					
	انشاء تجمعات عنقودية جديدة.	التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.			x	x	x	x	x	x
	تنظيم عمل مقدمي	التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.			x	x	x	x	x	x

	الخدمات الاستشارية.												
	تطوير قدرات الجمعيات التعاونية وتطوير منتجاتها.	التنسيق مع وزارة العمل ومؤسسات القطاع الخاص مع الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي.		x	x	x	x	x	x				
	تعزيز دور المرأة في التنمية الصناعية.	التنسيق مع وزارة المرأة ووحدة الجندر في الوزارة والمؤسسات المعنية.		x	x	x	x	x	x				
	تطوير المدن والمناطق الصناعية.	دعم ومساندة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.		x	x	x	x	x	x				
	انشاء مدن ومناطق صناعية جديدة.	دعم ومساندة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في انشاء مدن ومناطق متخصصة.		x	x	x	x	x	x				
	انشاء مخازن جمركية	دعم ومساندة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.		x	x	x	x	x	x				
	تأسيس شبكة نقل امن تربط كافة المدن والمناطق الصناعية بالمعابر الحدودية.	دعم ومساندة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.			x	x	x	x	x				
	اقامة مدن صناعية تكنولوجية جديدة.	دعم ومساندة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.			x	x	x	x	x				
	المساعدة في اقامة مناطق حرفية.	دعم ومساندة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.			x	x	x	x	x				
	تطوير الكادر البشري العامل في القطاع	التنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي والجامعات والمراكز المهنية في الضفة الغربية وقطاع غزة		x	x	x	x	x	x				

	الصناعي	والقدس.										
	التحول الى الصناعة الخضراء	الترويج لإدخال منتجات صديقة للبيئة تساهم في التنمية المستدامة.			x	x	x	x	x	x	x	
	انشاء ودعم حاضنات اعمال	التنسيق مع الجامعات ومؤسسا ت القطاع الخاص.			x	x	x	x	x	x	x	

الهدف الاستراتيجي	قائمة المشاريع	دور وزارة الاقتصاد الوطني والشركاء	التكلفة الكُلِيَة لتحقيق ا لهدف الاستراتيجي لسنوات (2017-2019)	التكلفة الكلية لسنوات (2020-2022)	السنوات					
					1	2	3	4	5	6
تنظيم السوق وحماية المستهلك.	قاعدة بيانات من اجل تحديد أولويات السوق الفلسطيني من السلع والاسعار والمنتجات.	اعداد مسوحات عن السوق المحلي وأسعار البضائع واستهلاك المواطنين من المنتجات لتحضير قوائم استرشادية للأسعار بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء.	2017: 3500000 2018: 3500000 2019: 3500000	2020-:2022 10500000		x	x			
	الرقابة على الأسعار وعدالة المنافسة.	توفير التدريب داخل الوطن وخارجة لكادر الوزارة للتعرف على اليات التفتيش الحديثة وتحديث الاليات المعمول بها والتنسيق م ع المؤسسات المعنية.			x	x	x	x	x	x
	محاربة الإغراق وضبط التهرب الضريبي والتهريب.	الرقابة على الأسواق بالتنسيق مع الضابطة الجمركية.			x	x	x	x	x	x
	تعزيز الرقابة على جميع السلع المنتجة محليا والمستوردة حسب التعليمات الفنية الالزامية.	توفير التدريب لكادر الو زارة للتعرف على اليات التفتيش الحديثة وتحديث الاليات المعمول بها والتنسيق مع المؤسسات المعنية.			x	x	x	x	x	x

	تطوير خدمات التحكيم في النزاعات التجارية.	توفير التدريب لكادر الوزارة للتعرف على اليات التفتيش الحديثة وتحديث الاليات المعمول بها والتنسيق مع المؤسسات المعنية.			x	x	x					
	تفعيل تطبيق قانون مكافحة المستوطنات.	التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.			x	x	x	x	x	x	x	
	زيادة وعي المستهلك بحقوقه في الحصول على سلع وخدمات مطابقة وامنة.	عقد ورشات عمل وإصدار منشورات ولقاءات في المدارس.			x	x	x	x	x	x	x	
	الانضمام للم نظمات الدولية ذات العلاقة.	مراجعة الاتفاقيات وحضور المؤتمرات ذات العلاقة بالتنسيق مع وزارة الخارجية.			x	x	x	x	x	X	x	
	تحديث مختبر الذهب.	توصيف الأجهزة والتوريد حسب الاصول			x	x						
	تحديث قائمة السلع التي لها بدائل وطنية.	مراجعة قائمة ال 200 سلعة وتعديلها حسب الاولويات بالتشاور مع القطاع الخاص ودائرة الجمارك.			x							
	صفحة الكترونية خاصة بوعي المستهلك.	التنسيق بين الإدارة العامة لحماية المستهلك ودائرة تكنولوجيا المعلومات في الوزارة.				x						

ملحق رقم (5): مؤشرات الأداء والية المتابعة والتقييم

تم تقسيم العمل بآلية المتابعة والتقييم الى مستويين: المتابعة والتقييم على مستوى النتائج للأهداف الفرعية والمتابعة والتقييم على مستوى المشاريع.

فيما يلي عرض لمؤشرات الاداء على مستوى النتائج للأهداف الفرعية:

الهدف الاستراتيجي	الهدف الفرعي	مؤشر الاداء	مصدر التحقق	الاساس	السنوات					
					1	2	3	4	5	6
اقتصاد فلسطيني مستقل	تقليل التبعية للاقتصاد الفلسطيني.	زيادة حجم الصادرات لدول (غير إسرائيل) بنسبة 10% سنوياً.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	سجلات عام 2016						
	تسهيل التجارة الفلسطينية حسب أفضل الممارسات العالمية.	تحسين بيئة التجارة	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني.	تقارير عام 2016						
	حماية الاقتصاد الوطني	زيادة حجم الصادرات الفلسطينية بنسبة 13% سنوياً.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	سجلات عام 2016						
	تشجيع وتنمية الصادرات.	خلق فرص عمل لحوالي 2000 شخص سنويا	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني.	تقارير عام 2016						
	تشجيع الاستيراد المباشر.	زيادة في الوكالات التجارية المباشرة بعدد 10 وكالات سنوياً.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني.	تقارير عام 2016						
	تنمية وتطوير قطاع الخدمات	قطاع خدمات منظم وفاعل	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني.	حسب خطة العمل						
بيئة اعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار	خلق إطار قانوني وتنظيمي منافس.	تعديل مجموعة من القوانين والأنظمة حسب الأولويات	مصادقة سيادة الرئيس.	حسب خطة العمل						
	تطوير البنية التحتية	تحسين مؤشر فلسطين في تق ارير البنك	تقرير البنك الدولي.	تقرير عام 2016						

	الداعمة للاستثمار.	الدولي حول بيئة الاعمال بخمسة درجات سنوياً.										
صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة.	تطوير القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية	زيادة كميات الإنتاج الصناعي بنسبة 3% سنوياً.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	سجلات عام 2016								
		زيادة عدد العاملين والعاملات في القطاع الصناعي بنسبة 3% سنوياً.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	سجلات عام 2016								
	زيادة تنافسية المنتج الوطني	زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% سنوياً.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	سجلات عام 2016								
		زيادة حجم الصادرات الصناعية بنسبة 10% سنويا	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	سجلات عام 2016								
	توفير البنية التحتية	حجم الاستثمارات في المناطق الصناعية بنسبة 10% سنوياً.	هيئة تشجيع الاستثمار هيئة المدن الصناعية والمناطق ا لحرة الفلسطينية	سجلات عام 2016								
	تنمية ودعم المنشات م.ص.م.	زيادة عدد الاعمال م.ص.م المسجلة رسمياً بنسبة 5% سنوياً	تقارير وزارة الاقتصاد الفلسطيني	سجلات عام 2016								
	تطوير البنية التحتية للجودة	ضمان قبول البضائع والخدمات التي ترد أو تنشأ من فلسطين أو تجري المتاجرة بها قبولا سهلا في الأسواق الوطنية والدولية.	تقارير وزارة الاقتصاد الفلسطيني	سجلات الوزارة عام 2016								
تنظيم السوق وحماية المستهلك.	توفير سلع وخدمات امنة وذات جودة	تنظيم السوق وانفاذ قانون حماية والمستهلك.	تقارير وزارة الاقتصاد الفلسطيني	سجلات الوزارة عام 2016								
	منع التهريب واغراق	سوق خال من منتجات المستوطنات.	تقارير وزارة الاقتصاد	سجلات الوزارة								

	السوق بمنتجات المستوطنات		الفلسطيني.	عام 2016								
	التوعية والارشاد	ترتيب حملات توعوية وتثقيفية لحوالي 50000 مواطن سنوياً.	تقارير وزارة الاقتصاد الفلسطيني.	سجلات الوزارة عام 2016								

فيما يلي عرض لمؤشرات الأداء للمشاريع المقترحة لتحقيق كل هدف استراتيجي:

الهدف الاستراتيجي	قائمة المشاريع	مؤشر الاداء	مصدر التحقق	الاساس	السنوات					
					1	2	3	4	5	6
اقتصاد فلسطيني مستقل	إقرار السياسة التجارية.	سياسة تجارية مقرة من مجلس الوزراء.	قرار مجلس الوزراء	لا يوجد سياسة تجارية مقرة						
	الانضمام الى المنظمات العالمية.	فلسطين عضو مراقب في WTO	طلب الانضمام	فلسطين تسعى لان تكون عضوا.						
	تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتصدير.	زيادة حجم الصادرات الوط نية بنسبة 13% سنويا.	الجهاز المركزي للإحصاء	حجم الصادرات للعام 2016						
	تعيين ملحقين تجاريين/ فتح مكاتب تمثيل تجاري.	زيادة التبادل التجاري مع الدول المستهدفة بنسبة 5% سنوياً.	الجهاز المركزي للإحصاء	حجم التبادل التجاري للعام 2016						
	ملف بروتوكول باريس الاقتصادي.	تقليل التبادل التجاري مع إسرائيل ب 5% سنوياً.	الجهاز المركزي للإحصاء	حجم التبادل التجاري للعام 2016						
	تطوير وتفعيل الاتفاقيات التجارية الموقعة.	تفعيل 3 اتفاقيات تجارية سنوياً.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك						
	توقيع اتفاقيات اقتصادية/ مذكرات تفاهم	توقيع اتفاقية اقتصادية/ مذكرة تفاهم جديدة.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل لذلك						
	قاعدة بيانات تجارية.	قاعدة بيانات شاملة.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل لذلك						
	تفعيل تطبيق اتفاقية اغادير.	الاستفادة من تراكم المنشأ مع الدول الاعضاء.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل لذلك						
	تفعيل تطبيق اتفاقية GAFTA	زيادة التجارة البينية مع الدول العربية.	تقارير وزارة	حسب خطة العمل						

			الاقتصاد الوطني	لذلك								
تعميق الشراكة الفلسطينية الاوروبية.	زيادة التبادل التجاري مع الدول الاوروبية.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل لذلك									
تفعيل التجارة مع اعضاء منظمة التعاون الإسلامي.	زيادة التبادل التجاري مع الدول الاسلامية.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل لذلك									
انشاء مناطق لوجستية.	انشاء منطقة لوجستية بين فلسطين والأردن، ومنطقة لوجستية في أريحا.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل لذلك									
انشاء مخازن جمركية	انشاء 3 مخازن جمركية	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل لذلك									
النافذة الموحدة.	انشاء نافذة موحدة على المعابر التجارية.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل لذلك									
الربط الالكتروني.	تبادل البيانات مع الشركاء الكترونيا.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل لذلك									
بناء قدرات في مجال تسهيل التجارة.	طاقم مؤهل.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل لذلك									
فريق مفاوض لتجارة الخدمات	فريق وطني مؤهل	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك									
استراتيجية تصدير لتجارة الخدمات	استراتيجية مقرة	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك									
هيكلية قطاع الخدمات	قطاع خدمات منظم	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك									

الهدف الاستراتيجي	قائمة المشاريع	مؤشر الاداء	مصدر التحقق	الاساس	السنوات					
					1	2	3	4	5	6
بيئة اعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار	مراجعة وإقرار القوانين الداعمة للتنمية الاقتصادية	إقرار القوانين حسب الأولويات.	قرار سيادة الرئيس	تقارير الدائرة القانونية/ الوزارة						
	مراجعة وإقرار الأنظمة الداعمة للتنمية الاقتصادية	إقرار الأنظمة حسب الأولويات.	قرار مجلس الوزراء	تقارير الدائرة القانونية/ الوزارة						
	توفير تامين ضد مخاطر الاستثمار	زيادة حجم الاستثمار بنسبة 10% سنويا	الجهاز المركزي للإحصاء	حجم الاستثمارات للعام 2016						
	تقديم خدمات الكترونية	نافذة موحدة للأعمال فاعلة.	تقرير الاعمال/ البنك الدولي	ترتيب دولة فلسطين						
	تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص	زيادة حجم الاستثمار في المناطق المهمشة ب 5% سنوياً	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل الموضوعة						
	تنفيذ سياسة وخطة الجودة	حوكمة جديدة للحوار بين القطاعين	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل الموضوعة						
	الاعتراف المتبادل مع الدول بالمواصفات الفلسطينية	خطة الجودة مطبقة	تقارير وزارة الاقتصاد	حسب خطة العمل						
	تطوير قانون الاعتماد لهيئات تقييم المطابقة ومختبرات الفحص والمعايرة.	اعتراف متبادل سنوياً	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل الموضوعة						
	تطوير نظام التعليمات الإلزامية الفنية.	قرار بقانون	قرار مجلس الوزراء	وحدة الاعتماد						

	تفعيل خدمات النافذة الموحدة للاستثمار.	نظام تعليمات معتمد	قرار مجلس الوزراء	مؤسسة المواصفات والمقاييس									
	تعزيز اللامركزية في تقديم خدمات الوزارة.	زيادة رضى المستفيدين	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك									
	خارطة الاستثمار التفاعلية.	زيادة حجم الاستثمار	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك									
	تشجيع الاستثمار في المناطق المهمشة.	زيادة حجم الاستثمار	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك									
	تشجيع وتحفيزالمنشآت الاقتصادية العاملة في القدس الشرقية.	زيادة حجم الاستثمار	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك									
	تعزيز صمود تجار البلدة القديمة في القدس.	استفادة 20 منشأة سنويًا	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك									
	ضمانات بنكية للاستثمار في القدس.	استفادة 100 محل تجاري سنوياً											
	تشجيع وتحفيز المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع غزة	استفادة 5 منشات اقتصادية سنوياً											
	تشجيع وتحفيز المنشآت الاقتصادية العاملة في مناطق"ج"	استفادة 20 منشاة سنوياً											
	توفير الخدمات الداعمة للاستثمار.	استفادة 20 منشأة سنوياً											

الهدف الاستراتيجي	قائمة المشاريع	مؤشر الاداء	مصدر التحقق	الاساس	السنوات					
					1	2	3	4	5	6
صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة	اعداد وتنفيذ الس ياسة الوطنية للمنشآت م.ص.م.	سياسة وطنية للمنشآت م .ص.م مقرة	مصادقة وزير الاقتصاد الوطني	عدم توفر سياسة						
	قاعدة بيانات موحدة للمنشآت م.ص.م.	قاعدة بيانات شاملة حساسة للنوع الاجتماعي	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	عدم توفر قاعدة بيانات شاملة						
	تنمية ورفع قدرات المنشآت م.ص.م.	تحديث 20 مصنعا سنوياً	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	برنامج تحديث الصناعة						
	توفير برنامج قروض للمنشآت م.ص.م.	استفادة 200 منشأة سنوياً (20 منشاة من القدس) اخذين بعين الاعتبار المشاريع النسوية	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك						
	التسجيل الرسمي للمنشآت م.ص.م.	زيادة العدد المسجل بنسبة 5% سنويا	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك						
	اعداد وتنفيذ سياسة وطنية للتجمعات العنقودية.	سياسة وطنية للتجمعات العنقودية مقرة	مصادقة وزير الاقتصاد الوطني	عدم توفر سياسة						
	انشاء تجمعات عنقودية جديدة.	انشاء تجمعين جديدين سنويا	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	وجود 7 تجمعات عنقودية						
	تنظيم عمل مقدمي الخدمات الاستشارية.	قطاع خدمات استشاري منظم	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك						
	تطوير قدرات الجمعيات التعاونية وتطوير منتجاتها.	زيادة مساهمة منتجات الجمعيات في الناتج الصناعي بنسبة 1% سنويا	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك						
	تعزيز دور المرأة في التنمية	زيادة مشاركة المرأة في القطاع	تقارير وزارة	حسب خطة العمل						

	الصناعية.	الصناعي بنسبة 1% سنويا	الاقتصاد الوطني	المعدة لذلك								
	تطوير المدن والمناطق الصناعية.	تطوير المدن الصناعية في بيت لحم واريحا وجنين وغزة.	تقارير الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.	الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.								
	انشاء مدن ومناطق صناعية جديدة.	انشاء مدينة صناعية في الخليل ونابلس.	تقارير الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.	حسب خطة العمل المعدة لذلك								
	انشاء مخازن جمركية (بوندد).	انشاء مخازن بوندد في المناطق الصناعية (اريحا وبيت لحم وجنين).	تقارير الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.	حسب خطة العمل المعدة لذلك								
	تأسيس شبكة نقل تربط كافة المدن والمناطق الصناعية مع بعضها ومع المعابر الحدودية.	البدء بالدراسات والتحضيرات اللازمة.	تقارير الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.	حسب خطة العمل المعدة لذلك								
	اقامة مدن صناعية تكنولوجية جديدة.	انشاء مدينة تكنولوجية في رام الله / طولكرم/ القدس الشرقية.	تقارير الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.	حسب خطة العمل المعدة لذلك								
	المساعدة في اقامة مناطق حرفية.	انشاء مناطق حرفية في نابلس وقلقيلية.	تقارير الهيئة العامة للمدن الصناعية	حسب خطة العمل المعدة لذلك								

			والمناطق الصناعية الحرة.								
	تطوير الكادر البشري العامل في القطاع الصناعي	300 كادر بشري مؤهل سنويا	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني				حسب خطة العمل المعدة لذلك				
	التحول الى الصناعة الخضراء.	ادخال 3 منتجات جديدة صديقة للبيئة	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني				حسب خطة العمل المعدة لذلك				
	انشاء ودعم حاضنات اعمال.	تأسيس 10 اعمال جديدة سنويا	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني				وجود 4 حاضنات اعمال				

الهدف الاستراتيجي	قائمة المشاريع	مؤشر الاداء	مصدر التحقق	الاساس	السنوات					
					1	2	3	4	5	6
تنظيم السوق وحماية المستهلك	قاعدة بيانات من اجل تحديد أولويات السوق الفلسطيني من السلع والاسعار والمنتجات.	قاعدة بيانات شاملة.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك						
	الرقابة على الأسعار وعدالة المنافسة.	تدريب المفتشين حسب الاحتياجات التدريبية سنويا.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك						
	محاربة الإغراق وضبط التهرب الضريبي والتهريب.	سوق خال من البضائع المهربة.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك						
	تعزيز الرقابة على جميع	توفير بضائع حسب المواصفات	تقارير وزارة	حسب خطة العمل						

	السلع المنتجة محليا والمستوردة حسب التعليمات الفنية الالزامية.	الفلسطينية.	الاقتصاد الوطني	المعدة لذلك								
	تطوير خدمات التحكيم في النزاعات التجارية.	فض 10 قضايا تحكيم تجارية سنويا.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك								
	تفعيل تطبيق قانون مكافحة المستوطنات.	سوق خال من بضائع وخدمات المستوطنات	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك								
	زيادة وعي المستهلك بحقوقه في الحصول على سلع وخدمات مطابقة وامنة.	عقد ورشات عمل وبرامج توعية حساسة للنوع الاجتماعي لحوالي 1000 شخص سنويا.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك								
	الانضمام للمنظمات الدولية ذات العلاقة.	توقيع اتفاقية سنوية.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك								
	تحديث مختبر الذهب.	توريد أجهزة فحص	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك								
	تحديث قائمة السلع التي لها دائل وطنية.	تحديث قائمة ال 200 سلعة.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك								
	انشاء بوابة الكترونية خاصة برفع الوعي لدي المستهلك الفلسطيني.	صفحة الكترونية خاصة بوعي المستهلك.	تقارير وزارة الاقتصاد الوطني	حسب خطة العمل المعدة لذلك								

ملحق رقم (6): برامج ومشاريع المؤسسات التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني

هناك ثلاث مؤسسات شريكة لوزارة الاقتصاد الوطني يترأس مجلس ادارتها وزير الاقتصاد الوطني وتتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية الادارية والمالية، هذه المؤسسات وبرامجها هي:

أولاً: هيئة تشجيع الاستثمار

البرنامج المتعلق بالتنمية الاقتصادية هو برنامج تشجيع الاستثمار ويشمل مشروعين:

- استهداف المستثمرين المغتربين والشتات.
- مسح العناية بالاستثمار وتقييم الاحتياجات.

ثانيا: مؤسسة المواصفات والمقاييس

البرنامج المتعلق بالتنمية الاقتصادية هو برنامج تطوير البنية التحتية ويشمل خمسة مشاريع:

- تطوير البنية التحتية للجودة (تطوير انظمة).
- جائزة التميز الصناعي للجودة.
- انشاء وتطوير مختبرات مؤسسة المواصفات والمقاييس
- بناء قدرات ادارية ونظم معلومات.

ثالثا: الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة

- البرنامج المتعلق بالتنمية الاقتصادية هو **التنمية الصناعية التجارية** ويشمل المشاريع التالية:
- تعديل قانون الهيئة ووضع لوائح تنفيذية
- التوسع في المدن الصناعية القائمة.
- اقامة مدن صناعية جديدة والمساعدة في اقامة مدن صناعية بلدية.

- انشاء مناطق لوجستية لخدمة المناطق والمدن الصناعية.
- تأسيس شبكة نقل تربط المدن والمناطق الصناعية مع بعضها ومع المعابر الحدودية.
- انشاء مخازن بوندد في المناطق الصناعية (اريحا وبيت لحم وجنين وغزة).